

House of Palestinian Expertise for Consultancies & Studies Nablus – West Bank Tel: 09 – 2345066	 Consultants	بيت الخبرة الفلسطيني للاستشارات والدراسات نابلس – الضفة الغربية تلفون: 09- 2345066 فاكس: 09- 2345067 ص . ب. 1318
---	---	--

تقرير **دراسة وضع النساء في محافظة نابلس**

مقدم

للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)

إعداد

بيت الخبرة للدراسات والاستشارات \ نابلس

فريق الدراسة: سامي الكيلاني وسماح صالح

كانون أول 2009

قائمة المحتويات:

- مقدمة عامة
- أولاً - وضع النساء في محافظة نابلس إحصائيات وأرقام
 - o 1-1 محافظة نابلس
 - o 2-1 إحصائيات حول واقع التعليم للمرأة في محافظة نابلس
 - o 3-1 المرأة والعمل في محافظة نابلس
 - o 4-1 الوضع الصحي للمرأة
 - o 5-1 مشاركة المرأة في العمل السياسي والأهلي في محافظة نابلس
- ثانياً- العنف ضد المرأة في محافظة نابلس
 - o 1-2 تعريف العنف
 - o 2-2 واقع العنف ضد المرأة في محافظة نابلس
 - o 3-2 أشكال العنف
 - o 4-2 أسباب العنف ضد المرأة
 - o 5-2 مصدر الدعم للنساء المعنفات
 - o 6-2 البرامج المتوفرة للنساء المعنفات في محافظة نابلس
 - o 7-2 آليات الوصول إلى النساء المعنفات
- ثالثاً- خلاصة وتوصيات
- ملاحق ومراجع

مقدمة

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على وضع المرأة الفلسطينية في محافظة نابلس، وذلك ضمن مشروع "مكافحة العنف ضد المرأة الفلسطينية من خلال تمكين مؤسسات المجتمع المحلي"، الذي يجري تنفيذه من خلال المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" انسجاماً مع ما طرحه قرار مجلس الأمن الدولي 1325، وفي إطار المتابعة على المستوى الفلسطيني لما يوصي به هذا القرار. ويأتي هذا التقرير في وقت ينبغي فيه قرع جرس الخطر بأشد ما يمكن لمواجهة استفحال هذه الظاهرة بشكل عام واستمرار أشد أشكالها بشاعة ولا إنسانية، أي القتل على خلفية ما يسمى بـ "الشرف، بشكل خاص، إذ تشير التقارير أن 12 امرأة قد قتلت على هذه الخلفية منذ بداية العام الحالي 2009¹، ناهيك عما يمكن أن يكون قد حدث دون أن تغطيه التقارير. ويترافق هذا الواقع الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني مع العنف الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي ضد المجتمع بكافة فئاته وشرائحه على مدار سنوات الاحتلال، والذي تكثف في العقد الماضي نتيجة تصعيد ممارسات الاحتلال القمعية خلال الانتفاضة الثانية. وقد أثر هذا الوضع على النساء الفلسطينيات تأثيراً عميقاً وجعل العنف الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية مضاعفاً، وذلك ما عبّر عنه تقرير منظمة العفو الدولية (أمнести) المعنون "إسرائيل والأراضي المحتلة: النساء يتحملن عبء النزاع والاحتلال ونظام التسلط الأبوي"².

ويتطلب الخلاص من هذا العنف المزدوج الذي تعيشه المرأة الفلسطينية عملاً دؤوباً يجمع بين العمل للخلاص من الاحتلال ونيل الاستقلال للشعب الفلسطيني وفي الوقت ذاته العمل على مواجهة المصادر الاجتماعية الداخلية للعنف ضد المرأة دون أي تناقض بين العاملين. وبعبارة أخرى أن يتم خوض النضال ضد الاحتلال وكأن ليس هناك أي تمييز أو عنف ضد المرأة، ومواجهة التمييز والعنف ضد المرأة كما لدى أي شعب مستقل. وهذا ما أشار إليه تقرير أمнести المذكور بحق، مستشهداً بما جاء في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة:

... إن استئصال شأفة الفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والاستعمار والاستعمار الجديد والعدوان والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ضروري إذا أريد للرجال والنساء أن يتمتعوا بحقوقهم تمتعاً كاملاً".
"... وإعمال حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير والاستقلال، وكذلك من شأن الاحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، النهوض بالتقدم الاجتماعي والتنمية والإسهام نتيجة لذلك في تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة".

وعلى الصعيد البرنامجي لمواجهة التمييز والعنف ضد المرأة، يتطلب التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة امتلاك خطة للعمل على المستويين الوطني والمحلي، بحيث يتكامل المستويان في العمل مع إمكانية التباين في البرامج والأنشطة بين محافظة وأخرى على المستوى المحلي استجابة للخصائص والمتطلبات في هذه المحافظة أو تلك. ويمكن القول أن هناك نوعين رئيسيين من هذه الخصائص: وضع المرأة في المحافظة، وتجربة مؤسسات المجتمع المحلي في مجال مواجهة العنف ضد المرأة ومشاركتها في اختيار الأساليب المناسبة لهذه المواجهة بما يتلاءم مع تجربتها والوضع الثقافي-الاجتماعي في المحافظة المعنية. ومن هذا المنطلق، فإن هذا التقرير يحاول أن يقدم صورة عن هذين النوعين مبنية على ما هو متوفر من إحصاءات، وعلى البيانات

¹ مصطفى إبراهيم، ولا يزال قتل النساء مستمراً، Palestinian-eforum group، 2009/12/5

² أمнести. (2005). إسرائيل والأراضي المحتلة: النساء يتحملن عبء النزاع والاحتلال ونظام التسلط الأبوي

التي أفرزها البحث الميداني من العمل بأسلوب المجموعة البؤرية والاتصال المباشر بالمؤسسات الناشطة في مجال مواجهة العنف ضد المرأة في المحافظة والاتصالات الفردية مع بعض ذوي الاختصاص والاطلاع.

أولاً - وضع النساء في محافظة نابلس- إحصائيات وأرقام

1-1 محافظة نابلس

تقع شمال الضفة الغربية وتبلغ مساحتها 605 كيلو متر مربع. ويبلغ عدد سكانها 321.493 نسمة يشكلون 8.2% من سكان الأراضي الفلسطينية، منهم 162.568 ذكوراً و 158.935 إناثاً. ويقارب عدد الأسر 59.630 أسرة متوسط عدد الأطفال المنجبين أحياء لكل أسرة 4.4، وتبلغ نسبة الأسر التي ترأسها نساء 8.7% من مجمل الأسر (المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2007- محافظة نابلس). ويتوزع سكان المحافظة على 8 تجمعات سكانية حضرية تبلغ نسبة سكانها 55.2% من سكان المحافظة و 53 تجمعاً ريفياً (35.2%) و 3 مخيمات للاجئين (9.6%). وبناء على مسح التعداد السكاني لمحافظة نابلس للعام 2007 فقد وجد أن عدد السكان 12 سنة فأكثر المتزوجين في المحافظة قد بلغ 108750 فرداً يشكلون ما نسبته 50.9% من مجمل السكان من هذه الفئة في المحافظة، وكانت هذه النسبة بين الذكور 50.1% بينما كانت بين الإناث 51.7% بينمبلغ عدد المطلقين في المحافظة 439 فرداً يشكلون ما نسبته 0.2% من مجمل السكان الذين أعمارهم 12 سنة فأكثر في المحافظة. (لمزيد من التفاصيل مراجعة الملاحق الخاصة)

ومن المعروف أن محافظة نابلس قد عاشت منذ بدايات الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى 2000) حصاراً مشدداً فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على المحافظة بشكل عام، وعلى مركزها الحضري والإداري مدينة نابلس بشكل خاص التي تعرضت لاجتياح مدمر في العام 2002. ونتيجة لهذا الحصار تم تقطيع أوصال المحافظة بعدد من الحواجز العسكرية الثابتة والحواجز المتحركة (الطيارة كما هو متداول بين السكان)، وتم إغلاق العديد من الطرق بالمكعبات الإسمنتية والسواتر الترابية، إضافة إلى حفر الخنادق العميقة لقطع الطرق الجبلية التي بدأ السكان باستخدامها. ووصل الأمر إلى فصل مدينة نابلس إلى جزأين منع التواصل بينهما في إحدى الفترات. وقد ألقى هذا الحصار بظلاله المدمرة على كامل جوانب الحياة في المحافظة، خاصة المكانة الاقتصادية لمدينة نابلس مركز المحافظة ومنع سكان القرى المحيطة من توريد إنتاجهم الزراعي للتسويق في المدينة، وعلى الخدمات المختلفة للسكان وفي مقدمتها الخدمات الصحية التي كانت تتركز في المدينة، إضافة إلى إعاقة التواصل الاجتماعي بين سكان المحافظة، خاصة أجزاء الأسر الممتدة الموزعة بين التجمعات السكانية المختلفة.

كما عانت المحافظة بشكل خاص من الاعتداءات الاستيطانية المتمثلة بمصادرة الأراضي لأغراض التوسع الاستيطاني أو بدواعي حماية أمن المستوطنين، إضافة إلى المعاناة من ممارسات المستوطنين الإرهابية الموجهة لسكان القرى القريبة من المستوطنات أو على الطرق الخارجية، وكانت أشد تلك الممارسات ضرراً وخطراً على حياة السكان تلك التي كانت تتزامن مع المواسم الزراعية كموسم قطف الزيتون أو موسم الحصاد، حيث أدت إلى سقوط

أعداد من الجرحى والشهداء. وفي السنة الأخيرة اشتدت هجمات المستوطنين الإرهابية كما ونوعاً.

لقد عانت النساء الفلسطينيات في المحافظة من هذا الواقع إلى جانب الرجال، وقد رصدت العديد من تقارير منظمات حقوق الإنسان هذه المعاناة بشكل مفصل على مدار فترة الحصار وأظهرت درجة الانتهاك العالية جداً لحقوق الإنسان الفلسطيني الأساسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إضافة إلى الانتهاك المستمر لحقه في تقرير مصيره. وقد كانت للنساء معاناتهن الخاصة الأكثر شدة في الكثير من الأحيان، إذ شهدت الحواجز العسكرية كثيراً من حالات منع سيارات الإسعاف أو السيارات الخاصة التي تنقل حالات الولادة الطارئة أو المتعسرة والمتجهة نحو مستشفيات المدينة من التحرك (من خارج المدينة أو خلال منع التجول المفروض على المدينة) أو تأخير مرورها في حال سمحت لها بذلك، مما أدى إلى حالات وفاة للأمهات أو للأجنة أو للمواليد الجدد وإلى آثار جسدية ونفسية ممتدة نتيجة المعاناة على هذه الحواجز. ونتيجة للاعتقاد لدى المجتمع بأن النساء أقل عرضة للمنع من اجتياز الحواجز وأقل عرضة للممارسات القمعية مقارنة بالرجال وخاصة الشباب منهم، وهو اعتقاد ليس صحيحاً بالضرورة، فقد تحملت النساء أعباء التنقل والانتظار لساعات طويلة على الحواجز بكل ما يتضمنه ذلك من معاناة والتعرض للمضايقات الإنسانية بشكل عام وتلك التي تستهدف الإساءة للمرأة بصفتها أنثى، ضمن الوضع الاجتماعي السائد، بشكل خاص. وتشمل هذه التقارير على أمثلة من هذه المضايقات ضد الشابات وطالبات الجامعة بشكل خاص اللواتي كن يعانين كثيراً من أجل الوصول إلى المدينة للدراسة. كما تحملت النساء أعباء اقتصادية إضافية لمواجهة بطالة الرجال وتقلص الدخل الأسري، دون أن يقابل ذلك بتخفيض أعبائها الأسرية والاجتماعية الأخرى المستندة إلى دورها الاجتماعي كامرأة. وبذلك فقد أدى وجود الاحتلال لفترة طويلة إلى استلاب حق الشعب الفلسطيني بشكل عام في التنمية وإلى الحد من فرص التنمية أمامه وزاد من العنف والتمييز الممارسين ضد المرأة الفلسطينية بشكل خاص. وقد أشار تقرير لمنظمة أمنستي إلى ذلك بالقول "وأثر الضرر الذي لحق ببنية المجتمع الفلسطيني نتيجة لذلك تأثيراً عميقاً على النساء اللواتي تعرضن لضغوط متزايدة وأعمال عنف في العائلة والمجتمع. وواجهن مطالب متزايدة كمقدمات للرعاية ومعيلات، بينما في الوقت ذاته قيّدت حريتهن في الحركة والعمل، وتحملن وزر غضب أقربائهن الرجال وإحباطهم والذين يشعرون بالإذلال لأنهم لا يستطيعون أداء دورهم التقليدي كمعيلين"³.

2-1 إحصائيات حول تعليم المرأة في محافظة نابلس:-

بلغ عدد السكان الفلسطينيين 5 سنوات فأكثر المقيمين في محافظة نابلس والملتحقين بالتعليم 122.947 فرداً، وهذا يشكل ما نسبته 41.6% من مجمل السكان الفلسطينيين 5 سنوات فأكثر في المحافظة، موزعين بواقع 56.459 ذكراً يشكلون ما نسبته 41.4% من مجمل الذكور الفلسطينيين 5 سنوات فأكثر، 56.488 أنثى يشكلن ما نسبته 42% من إجمالي الفلسطينيين 5 سنوات فأكثر. وحول انتشار الأمية في المحافظة فقد أشارت النتائج إلى أن عدد الأميين من بين السكان الفلسطينيين 15 سنة فأكثر بلغ 11.358 فرداً وهذا يشكل ما نسبته 6% من مجمل السكان الفلسطينيين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في المحافظة، وتبلغ هذه النسبة بين الذكور 2.6%، في حين تبلغ هذه النسبة بين الإناث 9.5% وكانت أعلى نسبة للأمية حسب نوع التجمع في المناطق الريفية 8% تليها للأفراد في المخيمات 7.0% وأدناها للأفراد المقيمين في المناطق

³ أمنستي 2005- مصدر سابق

الحضرية (تعداد السكان، 2007). ويبين المسح الفلسطيني لصحة الأسرة أن 10.9% من السيدات في محافظة نابلس هن أميات ومللمات يعرفن الكتابة والقراءة، في حين أن ثلثي السيدات تقريباً أنهين المستوى الأساسي فقط، وتشير الدراسة نفسها إلى أن 17.9% فقط من السيدات أنهين 13 سنة دراسية فأكثر.

وعند النظر إلى الإحصائيات المتعلقة بالالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة وإنجازها بالنسبة للملتحقين حالياً بالتعليم وأولئك غير الملتحقين حالياً، التي يلخصها الجدول التجميعي (1) اللاحق، فإنه يمكن ملاحظة عدد من الأمور. إن النسب لدى غير الملتحقين حالياً، أي الذين التحقوا سابقاً، أكثر تبايناً لصالح الذكور، بينما تتقارب النسب بشكل عام في الملتحقين حالياً، مما يشير إلى تغير في الموقف الاجتماعي من التحاق الإناث بالدراسة من موقف الممانعة باتجاه موقف القبول. ويمكن أن يعزى هذا الاتجاه إلى التغيرات الحياتية الحاصلة في المجتمع عامة وانفتاح الأجيال الجديدة على التغيرات الحاصلة عالمياً وأهمها توفر وسائل الإعلام، إضافة إلى توفر مؤسسات التعليم المدرسي في مختلف التجمعات السكانية ومؤسسات ما بعد التعليم المدرسي داخل الوطن مما شجع على التحاق الإناث بالدراسة الجامعية دون السفر إلى الخارج. إلا أن ذلك يعكس وجهاً آخر للحقيقة وهو أن صاحب القرار الحقيقي في أن تتعلم الأنثى أو لا تتعلم هو الرجل الذي أثرت هذه التغيرات في قراره. وتعكس أرقام الالتحاق حالياً نسباً متقاربة من التسرب من المدرسة ما بين المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية (36% للذكور و30% للإناث)، ويعود ذلك لدرجة انتشار الأسباب المؤدية إلى الخروج من المدرسة، حيث أن الذكور يخرجون في هذا العمر للعمل، وهو سبب أكثر انتشاراً من سبب خروج الإناث للزواج المبكر أو لعدم قناعة الأسرة باستمرار تعليم البنت. إلا أنه في المقابل يجب ألا يغيب عن البال الفرق في علاقة كل من النوعين من الأسباب بحقوق الإنسان في اتخاذ قراراته التي تخص حياته ومدى انتهاك هذه الحقوق، وهذا جانب يفوق في دلالاته التباين الرقمي البسيط. وتظهر هذه الأرقام أيضاً تبايناً واضحاً في التعليم العالي خاصة في الدراسات العليا ما بعد البكالوريوس. ودون مراجعة تفصيلية لهذه الإحصاءات حسب نوع التجمع السكاني فإن التباين الواضح بين نسب الأمية بين الذكور والإناث في المخيمات والريف والحضر، كما يظهرها الجدول التجميعي (2)، يخفي خلفه تبايناً أكبر في التسرب من المدرسة بين هذه التجمعات.

الجدول (1): المستوى التعليمي للملتحقين حالياً بالدراسة ولغير الملتحقين حالياً في محافظة نابلس⁴

المستوى	غير ملتحقين حالياً		ملتحقون حالياً	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
ابتدائي	17405	15055	12476	12428
إعدادي	24166	20572	9815	10468

⁴ مبني على التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007- النتائج النهائية للتعداد- تقرير السكان- محافظة نابلس، الجدولان 21 و22

ثانوي	10059	8608	7959	8604
دبلوم متوسط	5507	5456	252	218
بكالوريوس	8320	7704	3650	226
ماجستير	1043	392	90	19
دكتوراه	412	38	8	-

الجدول (2): نسب الأمية للسكان 10 سنوات فأكثر في محافظة نابلس⁵

	حضر	ريف	مخيمات	المجموع
ذكور	%1.8	%2.5	%3.2	%2.2
إناث	%6	%10.8	%8.5	%7.9

3-1 إحصائيات حول المرأة والعمل في محافظة نابلس

يتأثر النشاط الاقتصادي والانخراط في القوى العاملة لأي فئة من السكان بأمرين رئيسيين هما مستوى التعليم والعوائق الموجودة أمام هذه الفئة التي تحد من اندماجها في القوى العاملة. وينطبق هذا بوضوح على انخراط النساء الفلسطينيات في القوى العاملة، فالبيانات المتعلقة بالتعليم التي جرى استعراضها في الجزء السابق توضح وجود فجوة بين الرجال والنساء على مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة وعلى مستوى التعليم في مختلف مراحله، يضاف إلى ذلك العوائق التي يضعها المجتمع الأبوي أمام انخراط النساء في القوى العاملة حتى بالنسبة للمتعلّقات منهن. تشير الإحصائيات الخاصة بسكان المحافظة للفئة العمرية 10 سنوات فأكثر أن عدد الفلسطينيين النشيطين اقتصادياً من هذه الفئة قد بلغ 79.376 فرداً وهذا يشكل ما نسبته 34.5 % من مجمل السكان من هذه الفئة موزعين بواقع 67409 ذكور ويشكلون ما نسبته 58.1 % و 11.967 أنثى بنسبة 10.5 % . وبلغ عدد السكان العاطلين عن العمل من هذه الفئة 10.360 فرداً يشكلون 13.1 %، وبلغت نسبة البطالة حسب نوع التجمع في المخيمات بين هذه الفئة 20.8 %، تليها المناطق الريفية بنسبة 14.3 % ثم الحضر بنسبة 11.2 % (التعداد السكاني، 2007). وتشير نتائج المسح الفلسطيني لصحة الأسرة في محافظة نابلس 2006 إلى أن 81.1 % من النساء في محافظة نابلس خارج القوى العاملة وأن 13.6 % من النساء في المحافظة تعمل وأن 5.3 % نسبة البطالة بينهن.

ويمكن رصد الظواهر التالية المتعلقة بعمل النساء في محافظة نابلس، وذلك اعتماداً على الخبرة الميدانية للباحثين وعلى المقابلات التي تمت مع ناشطات نسويات:

⁵ مبني على التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007- النتائج النهائية للتعداد- تقرير السكان- محافظة نابلس، الجدول 20

- يحتل عدد من النساء مراكز إدارية متقدمة ومتوسطة على مستوى الدوائر الحكومية في المحافظة (مديرة التربية والتعليم، مديرة الشؤون الاجتماعية، نائبة محافظ، مديرات أقسام في دوائر أخرى كالصحة والشرطة)، ويمكن لهذه الحالات أن تشكل نماذج للشابات.
- النسبة الكبرى للعاملات في الدوائر الحكومية تعمل في مديريات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، أما العاملات في القطاع الخاص فإنهن يعملن في الشركات الكبرى بأوضاع جيدة نسبياً، وهناك أعداد تعمل في مؤسسات خاصة أصغر حجماً ووضعها أقل جودة من الفئة السابقة.
- هناك عدد متزايد من العاملات في مؤسسات التعليم العالي (جامعتي النجاح والقدس المفتوحة وكليتي الروضة والحاجة عندليب العمدة المتوسطتين) في الهيئة التدريسية أو الإدارية، إضافة لأعمال السكرتارية
- هناك أعداد كبيرة من النساء يعملن في العيادات ومكاتب المهندسين والمحامين كسكرتيرات وموظفات استقبال (رسمياً) وخدمات نظافة وضيافة (واقعياً) وبأجور منخفضة جداً. ويجمع النشطاء النقابيون المهتمون بهذه الفئة على أن هذا العمل نوع من الاستغلال السافر الذي يجب التحرك في مواجهته. ولا يختلف الوضع في محافظة نابلس عن غيره في المحافظات الأخرى من هذه الناحية، إذ يمكن مقارنة هذا الوضع بالوضع⁶ الذي عكسه التحرك النقابي في محافظة جنين، والذي أشار إلى أنماط الاستغلال التالية لهذه الفئة. حيث ركز هذا التحرك على القطاع غير الرسمي للعمل، حيث تتراوح الرواتب للنساء العاملات فيه ما بين 200-800 شيكل شهرياً، وتتركز الانتهاكات بشكل صارخ في أربعة مجالات رئيسية: الغزل والنسيج ليتراوح أجر العاملة غير الماهرة في اليوم الواحد 10-15 شيقلاً، أما العاملة الماهرة فقد يصل على إلى 25 شيقلاً كحد أقصى. المجال الثاني هو في رياض الأطفال ليصل متوسط الراتب الشهري للمعلمة في روضة الأطفال 300 شيقل شهرياً وهؤلاء المعلمات لا يتقاضين راتباً خلال عطلة الصيف والعطلة ما بين الفصلين ولا يتمتعن بأية حقوق كإجازات المرضية مثلاً. العاملات في قطاع السكرتارية حيث يبلغ متوسط راتب العاملة في هذا القطاع بين 400-600 شيقل شهرياً، ولا يتمتعن بأية حقوق نص عليها قانون العمل الفلسطيني. والقطاع الأخير هو مجال المحالات التجارية حيث يبلغ متوسط راتب العاملة في هذا القطاع 400-600 شيقلاً شهرياً ولا يتمتعن بأية حقوق نص عليها القانون أيضاً.
- هناك عدد متزايد من مجالات التوظيف الذاتي لنساء يؤسسن مشاريعهن الإنتاجية الخاصة على شكل محلات تجارية أو رياض أطفال أو حضانات أطفال، وذلك في التجمعات الحضرية بشكل رئيسي، مع بدايات مشابهة في الريف بنسب أقل. وقد بلغ عدد المشاريع الصغيرة التي تديرها النساء حوالي 300 مشروع من مؤسسة أصالة مصنفة ما بين مشاريع زراعية ومشاريع إنتاجية.
- هناك ظاهرة عاملات البيوت من نساء الأحياء الفقيرة في المدينة ومن المخيمات اللواتي يعملن في مجال التنظيف والخدمة للأسر الميسورة.
- تشكل النساء الريفيات نسبة لا يستهان بها في الأعمال الزراعية ويقمن بذلك إلى جانب أعباء الأسرة.

⁶ وكالة معا الإخبارية. (2009). يحدث عندنا- تعمل شهراً كاملاً مقابل الحصول على 200 شيقلاً!.

<http://www.maannnews.net/ARB/ViewDetails.aspx?ID=245213>

- نجحت بعض المنظمات غير الحكومية مثل الإغاثة الزراعية بتأسيس تعاونيات نسائية في الريف، ورغم أهميتها من ناحية تمكين المرأة، إلا أنها لا زالت محدودة الانتشار.

4-1 الوضع الصحي للمرأة الفلسطينية

تشير الإحصائيات المتوفرة إلى تقدم نسبي في الرعاية الصحية المقدمة للنساء الفلسطينيات، إلا أن هذا التقدم النسبي يشير في المقابل إلى أن هناك فئات لا زالت محرومة من توفر هذه الخدمات إما لنقص الخدمات أو لعدم توفر الوعي الصحي الكافي للتوجه لأخذها في الوقت المناسب. وقد أثرت أوضاع الحصار على المحافظة خلال السنوات السابقة على إمكان الوصول إلى الخدمات الصحية، مما عاد بتأثيرات سلبية كثيرة على صحة المرأة في المناطق الريفية، إلا أن ذلك دفع في المقابل العديد من الهيئات الصحية الحكومية وغير الحكومية إلى فتح مراكز وتوفير خدمات في هذه المناطق لم تكن متوفرة سابقاً، وهو أمر ينبغي متابعته وعدم التوقف عنه في حال انتهاء حالة الحصار لأنه يشكل حقاً لهذه الفئات المحرومة أصلاً من هذه الخدمات. وفيما يلي أبرز البيانات التي تضمنتها هذه الإحصائيات حول صحة الأسرة، مع العلم طبعاً أن النساء يتحملن العبء الأكبر فيما يتعلق بصحة الأسرة والوضع الصحي للمنزل⁷:

- 59% من السيدات في سن الإنجاب (15-49 سنة) في محافظة نابلس يستخدمن وسيلة تنظيم أسرة.
- 97.0% من السيدات في محافظة نابلس وضعن موالدهن على أيدي مؤهلة طبياً، وهذا يعني أن 3% من الولادات تمت في المنازل دون مثل هذه الرعاية، وهي نسبة يجب ألا يستهان بها من حيث الخطر على حياة الأم والجنين.
- 18.3% من الولادات التي تمت في محافظة نابلس كانت عن طريق عملية قيصرية: 63.7% من العمليات القيصرية تمت في مستشفيات حكومية، و34.3% تمت في مستشفيات خاصة.
- بينت النتائج أن 13.9% من السيدات في محافظة نابلس قد عانين صعوبات أثناء ولادتهن للمولود الأخير، وهي أعلى من النسبة على المستوى الوطني.
- حول نوع الصعوبات، أظهرت البيانات أن 17.0% من السيدات تأخرن على الحواجز العسكرية أثناء توجههن للولادة، وأن 5.6% أفدن أن الحاجز قد تم إغلاقه كلياً أمامهن.
- 23.8% من السيدات في محافظة نابلس تلقين رعاية صحية بعد الولادة. ربما يشكل هذا تقدماً نسبياً إلا أنه يشير في المقابل إلى حرمان أكثر من 75% من السيدات من

⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2008). المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2008- محافظة نابلس، رام الله، فلسطين.

هذه الخدمة إما لعدم توفر الخدمة أو لنقص الوعي بضرورة مثل هذه الرعاية، كما تمت الإشارة أعلاه.

- 7.1% من أطفال محافظة نابلس ولدوا بوزن أقل من الوزن الطبيعي للمواليد (أقل من 2500 غرام)، وهذا يشير إلى نوع الرعاية الصحية والغذائية التي تتلقاها الأم الحامل.
- 6.0% من الأطفال دون الخامسة في محافظة نابلس يعانون من سوء التغذية المزمن.
- 28.2% من الرضع في العمر 0-5 شهور في محافظة نابلس أرضعوا رضاعة طبيعية. وهذا يقتضي الاهتمام بتوعية النساء حول أهمية الرضاعة الطبيعية بالنسبة لصحة الطفل، وتبديد الوهم السائد بأن الرضاعة الصناعية هي "دلال" للأم.
- 72.7% من الأسر في محافظة نابلس تعتمد على شبكات المياه العامة الموصولة بالمنزل في الحصول على مياه الشرب، و17% تعتمد على آبار الجمع كوسيلة للحصول على مياه الشرب، وهذه مسؤولية المرأة بشكل أساسي.
- على الرغم من أن غالبية الأسر في محافظة نابلس تحصل على مياه شرب آمنة، إلا أن هناك 5.922 أسره ما زالت محرومة من مياه الشرب الآمنة. من جهة أخرى تشير البيانات إلى أن نسبة حصول الأسر في محافظة نابلس على مياه شرب آمنة أعلى قليلاً من المستوى الوطني، إلا أنها أقل مما هي عليه في منطقة شمال الضفة الغربية والتي تضم محافظات (جنين وطوباس وطولكرم ونابلس وقلقيلية وسلفيت).
- تستند جودة الخدمات الصحية المقدمة للسيدة أثناء الحمل على مجموعة من المكونات، ولعل الاهتمام بصحة السيدة الحامل وصحة جنينها من خلال تناول الفيتامينات والمقويات أحد المكونات لهذه الخدمة. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة السيدات اللواتي تلقين رعاية صحية أثناء حملهن لدى كادر مؤهل إلا أن هناك 7.0% من السيدات في محافظة نابلس لم يتلقين أي نوع من أنواع الفيتامينات أو الحديد خلال حملهن، وهي أقل مما هي عليه على المستوى الوطني ومن النسبة في الضفة الغربية. ويمكن أن يعود هذا التدني في النسبة إلى قلة الوعي الصحي لدى هؤلاء النساء أو لعدم توفر الخدمات الخاصة بذلك أو للسببين معاً.
- على الرغم من أن البرنامج المعد من قبل وزارة الصحة لتطعيم السيدات الحوامل بمطعوم ضد الكزاز هو برنامج شامل، إلا أن نسبة التغطية لهذا المطعوم لا زالت متدنية بشكل عام، حيث أن 19.7% من النساء في محافظة نابلس قد تلقين جرعة واحدة على الأقل من مطعوم التيتانوس خلال حملهن الأخير، مقارنة بالوضع في الأراضي الفلسطينية عموماً سجلت محافظة نابلس تغطية أقل لهذا المطعوم.

5-1 مشاركة المرأة في العمل السياسي والأهلي:

شكلت مشاركة المرأة الفلسطينية في تنظيمات الحركة الوطنية مدخلاً لمشاركتها الاجتماعية باتجاه تغيير نظرة المجتمع لها وسبيلاً لاعتناقها من كثير من القيود التي تكبلها، وحسب رأي العديد من الأطر والقيادات النسوية فإن المكاسب التي تحققت في هذا المجال لا زالت صامدة رغم التراجع النسبي الذي طرأ متزامناً مع التغيرات السياسية بتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، ونجد تجسيدا لذلك في الكثير من الشعارات التي رفعتها الأطر النسوية والتي تطالب بمشاركة في البناء في المرحلة الجديدة توازي المشاركة في النضال في المرحلة

السابقة. ويمكن القول أن محافظة نابلس تمثل نموذجاً لهذا التشخيص، إذ نرى مشاركة نسوية في أطر العمل السياسي وفي منظمات العمل الأهلي من جمعيات خيرية ومنظمات غير حكومية تعمل في مجالات حقوق المرأة وحقوق الإنسان ومجالات أخرى في العمل المجتمعي. وعند النظر إلى مشاركة المرأة في المستويات القيادية لأطر العمل السياسي، فإننا نرى حقيقة التباين بين المشاركة في العمل القاعدي والمشاركة في العمل القيادي، مع تفاوت بين إطار وآخر، وذلك كما في البيانات التالية التي تم الحصول عليها من بعض أطر العمل السياسي العاملة في المحافظة:

- 0 حركة فتح: بالنظر إلى اللجنة المركزية لحركة فتح فمن الملاحظ أنه لا يوجد أية امرأة فيها. أما مشاركة النساء في مؤتمر فتح من محافظة نابلس فقد كان عدد المشاركين 140 ومنهم 17 امرأة أي بنسبة 12.1%. وقد وصلت امرأتان من محافظة نابلس إلى المجلس الثوري وهو المستوى الثاني في حركة فتح من التأثير. كما أن لجنة الإقليم لمحافظة نابلس مكونه من 32 عضواً 5 منهم نساء أي بنسبة 15.6%. وفي لجان المناطق لمحافظة نابلس هناك 84 امرأة مقابل 378 رجل أي بنسبة 18.2%، وقد نتجت عضوية النساء في هذه اللجان عن اتباع نظام للكويتا يضمن لهن هذه العضوية، كما تبلغ نسبة النساء في الحزب بمحافظة نابلس 35-40%.
- 0 الجبهة الديمقراطية: تشكل النساء ما نسبته 23% من الحزب في محافظة نابلس، 17% منهن في موقع قيادي. الجدير ذكره أن القائد لهذا الحزب في محافظة نابلس ولفترة طويلة هي امرأة وقد وصلت إلى موقع وزيرة.
- 0 حزب الشعب: تشكل النساء من ما يقارب 34% على مستوى الوطن، 3 نساء من أصل 15 عضو في المكتب السياسي والذي يمثل المرجعية الأولى ولا يوجد أي امرأة من محافظة نابلس، أما في اللجنة المركزية فهناك 10 نساء من أصل 55 عضواً، امرأة واحدة منهن من محافظة نابلس. أما على مستوى المحافظة فتشكل النساء 34% من الحزب، وإدارة المحافظة تشتمل على 13 عضو ثلاث منهم نساء مضاف إليها المرأة الممثلة في اللجنة المركزية.
- 0 الجبهة الشعبية: يبلغ عدد النساء في المكتب السياسي 3 نساء من أصل 7 أعضاء امرأة واحدة نابلس، وتبلغ نسبة النساء في الحزب 45% في المحافظة نابلس
- 0 حركة حماس: كان من الصعب الحصول على أي إحصائيات حيث ان الحركة لا تمارس أي نشاط في ظل الوضع السياسي الراهن.
- أدت مشاركة المرأة في محافظة نابلس في الحركة الوطنية على مدار سنوات الاحتلال إلى اعتقال عدد من المناضلات وإبعاد أخريات، ويبلغ عدد الأسيرات في محافظة نابلس في الوقت الحالي 6 أسيرات.
- وصلت امرأتان من محافظة نابلس إلى عضوية المجلس التشريعي، ممثلتين عن حركتي فتح وحماس.

تقوم النساء بدور فاعل في مؤسسات المجتمع المدني والاهلي في محافظة نابلس، وذلك من خلال وجود عدد كبير من المؤسسات النسوية⁸ التي تستهدف النساء وتقديم الخدمات للمجتمع المحلي لتطويره وتنميته. كما ان النساء تقوم بالمشاركة في العديد من البرامج التي تقوم مؤسسات المجتمع المدني على تقديمها كمستفيدات من هذه البرامج او كعاملات او عضوات في الهيئات الادارية. لا تتوفر اي احصائيات حول مشاركة النساء في مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية حيث تقوم وحدة المرأة في مكتب محافظة نابلس باعداد بيانات احصائية حول هذه المشاركة بالتعاون مع الداخلية في المحافظة.

ثانياً- العنف ضد المرأة

على خلفية الواقع الذي تم استعراضه في الأجزاء السابقة يمكن الانتقال إلى بحث واقع المرأة الفلسطينية في محافظة نابلس فيما يتعلق بالعنف الممارس ضدها. وسيتم في البداية التعرض إلى تعريف العنف، ومن ثم سيتم الانتقال إلى وصف واقع العنف ضد المرأة في المحافظة وأشكاله وأسبابه وطرق مواجهته. وسيتم ذلك من خلال ما طرحه عدد من الدراسات والوثائق المتعلقة بالعنف، ومن خلال فهم الفعاليات المجتمعية الناشطة في مجال العمل النسوي كما انعكس ذلك في مناقشات المجموعة البؤرية والمقابلات الفردية التي أجريت خصيصاً لإعداد هذا التقرير.

2-1 تعريف العنف ضد المرأة

يعرف العنف في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي وقعته الأمم المتحدة سنة 1993 بأنه "أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة". وقد أكدت الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995 على هذا التعريف. وربط المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والذي صدر عنه ما يعرف بإعلان وبرنامج عمل فينا (1993) بين العنف والتمييز ضد المرأة، حيث أشارت الفقرة (38) من ذلك الإعلان إلى أن مظاهر العنف تشمل المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسي والتمييز القائم على الجنس والتعصب والتطرف، مؤكدة على ضرورة "القضاء على التحيز القائم على الجنس في إقامة العدل وإزالة أي تضارب يمكن أن ينشأ بين حقوق المرأة والآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو المتصلة بالعادات والتعصب الثقافي والتطرف الديني".

ولا يقتصر العنف ضد المرأة كظاهرة على دولة دون أخرى، وإنما يعتبر ظاهرة عالمية، ويتخذ أشكالاً مختلفة تؤدي جميعها إلى المساس بالمرأة وإهانتها، ففي دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية (2008) في عشرة بلدان خاصة بالعنف المنزلي وتأثيره على صحة

⁸ مرفق قائمة بالمؤسسات النسوية في محافظة نابلس

المرأة أظهرت النتائج أن نسبة 15%- 71% من النساء تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي مارسه ضدهن أزواجهن أو الأشخاص الذين يعاشروهن. كما أشارت العديد من الدراسات الميدانية لمنظمات إنسانية غير حكومية أن امرأة واحدة على الأقل من بين ثلاث نساء تتعرض للضرب والإهانة كل يوم من أيام حياتها. كما ذكرت منظمة الصحة العالمية أن 70% من ضحايا جرائم القتل من الإناث يقتلن على أيدي شركائهن من الذكور، وأن 80% من الجرحى جراء استخدام الأدوات الجارحة والأسلحة هم من النساء والأطفال (تقرير منظمة الصحة العالمية، 2008).

تناولت العديد من المؤسسات والجهات الفلسطينية مفهوم العنف الموجه ضد المرأة، فمنهم من تناوله ضمن إطار الأسرة والعائلة وذلك على أنه "أي تصرف يتصرفه أحد أفراد الأسرة ضد أحد فرد من أفرادها بهدف إلحاق الألم أو الأذى النفسي أو الجسدي أو أي شكل من أشكال الألم" (مفتاح، 2008). نلاحظ أن هذا التعريف عام جداً ولا يقتصر على المرأة فقط وإنما هو تعريف لظاهرة العنف الأسري. وقد تناول الجهاز المركزي للإحصاء مفهوم العنف ضد المرأة ضمن هذا السياق في مسح العنف الأسري، إذ تم تصنيف العنف إلى ثلاثة أشكال: العنف النفسي والجسدي والجنسي، والتي يمارسها الرجل نحو زوجته أو يمارسه أحد أفراد الأسرة نحو إحدى النساء البالغات غير المتزوجات في الأسرة والتي مازالت تعيش في الأسرة والعنف النفسي والجسدي الذي تمارسه الأسرة ضد أطفالها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006). العنف الأسري في الأراضي الفلسطينية). كما تناول مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي العنف ضد المرأة بطريقة مشابهة إلا أنه ركز على اقتصار العنف على المنزل وإنما أيضاً المجالين الخاص والعام.

كما يشكل العنف الممارس من الغير سبباً في حالات الانتحار أو محاولات الانتحار، والتي تعتبر عنفاً ذاتياً، حيث يقرر الفرد إنهاء حياته للتخلص من هذا الظلم. وقد شكلت ظاهرة الانتحار أو محاولة الانتحار نسبة عالية في محافظة نابلس، فوفقاً لتقارير الشرطة⁹، وصل عدد حالات محاولة الانتحار في المحافظة إلى 102 منذ مطلع العام 2009، توفي منهم أربع حالات، وعدد المحاولات هذا يشكل نصف عدد محاولات الانتحار في الضفة الغربية، البالغ عددها 223 محاولة أدت إلى وفاة ثمانية منهم. وأفادت الشرطة بأن 75 من حالات محاولة الانتحار في محافظة نابلس هي من الإناث مقابل 27 من الذكور، أي بنسبة 73.5%. ويعتبر هذا المؤشر ذا دلالة صارخة على المآزق الذي تعيشه مثل هؤلاء النساء من حيث شدة الضغوط الداعية إلى التفكير بالانتحار وتنفيذ المحاولة من جهة، وغياب الرعاية النفسية والإرشادية أو الدعم النفسي من المحيط الذي تعيش فيه الحالة من ناحية أخرى.

وخلال مناقشات المجموعة البورية لمجموعة من المؤسسات التي تشكل جزءاً من ائتلاف المؤسسات لمتابعة قرار مجلس الأمن 1325 والذي تم تشكيله من خلال "مفتاح"، إضافة إلى مجموعة من الناشطين المجتمعين (انظر الملحق حول المجموعتين) في مجال المرأة، فقد

⁹ وكالة الأنباء وفا (2009) : السامري، وفا (2009) : نابلس: تحذير من ارتفاع عدد محاولات الانتحار <http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=53607> .

رأى المشاركون¹⁰ أن العنف ضد المرأة قد يكون مشكلة أكثر منه ظاهرة إذا استعملنا تعبير ظاهرة للدلالة العلمية المبنية على البيانات، إذ لا يوجد أي مؤشر متوفر يجعلنا نطلق عليه ظاهرة، إلا أنه يمكن استعمال تعبير ظاهرة للدلالة عليه كموضوع. وأشار المشاركون إلى عدم وجود إحصائيات دقيقة حول الموضوع تتناسب مع الاعتقاد بانتشاره بشكل كبير، أو حول انتشار أصنافه المختلفة. وناقش المشاركون جذور العنف ضد المرأة، حيث تم التأكيد أنه ظاهرة قديمة حديثة، كما في ظاهرة وأد البنات وجميع الممارسات التي كانت تتبع ضد المرأة منذ القدم. وأشار المشاركون أن الاعتداء على المرأة يتم على خلفية الاعتقاد الاجتماعي المنتشر في المجتمع بأنها "ضلع قاصر" واعتماداً على الثقافة السائدة التي تؤكد السيطرة الذكورية على المرأة ونقل من مكانة المرأة. واعتماداً على هذا الأساس تبرر الثقافة السائدة كل ممارسات الرجل التي تؤكد "أن المرأة ملك له وأنه الحامي للمرأة وعليه الحفاظ على شرفها، مما يبرر جميع أشكال الممارسات الموجهة ضدها". وأشار المشاركون إلى شكلين من العنف لا يجري التركيز عليهما عند الحديث عن العنف ضد المرأة، رغم أهميتهما ودرهما في تحديد المكانة الاجتماعية للمرأة ودورها في المجتمع، وهما "العنف الاقتصادي" بالحرمان من الميراث أو حصتها من ثروة الأسرة عند الطلاق، و"الحرمان من المشاركة في المجال العام". وأشار المشاركون إلى موضوع الشرف، الذي يقف وراء أكثر أشكال العنف ضد المرأة قسوة، إذ يعتبر الرجل بتفويض من المجتمع أن "الحفاظ على شرفها من ضمن مسؤولياته لذلك يسوغ لنفسه استخدام العنف للحفاظ على شرف العائلة"، وأنه انطلاقاً من هذا المنطلق المستند في قوته إلى القوة الاجتماعية للتقاليد والقيم فإن الرجل "يعتدي عليها مما يسحق كينونتها كامرأة وإنسانة". وأشار المشاركون إلى أن المشكلة الأكبر تكمن في "تقبل العنف وتسويغه من قبل المجتمع، بما في ذلك النساء اللواتي يحملن هذه القيم والتقاليد" وأن النساء في هذه الحالة يشكلن جزءاً من المجتمع الذي شكلت قيمه النظرة الذكورية، وبالتالي يمكن القول أن المجتمع الذي يعمل على قمع المرأة هو في الواقع "مجتمع الرجل" الذي يشعرها بالدونية من ناحية القيمة. وأشار المشاركون إلى أن ظاهرة العنف تتواجد في جميع الفئات الاجتماعية، ولا تقتصر على فئة دون أخرى.

أما النساء في مجموعة النساء المعنفات فقد تناولن موضوع العنف بطريقه مختلفة عن المجموعة السابقة، حيث كان التركيز على أشكال العنف التي تمارس ضدهن والمشاعر التي تنتج عن تلك الممارسة، لكنهن لم يكن قادرات على التعبير عن تعريف واضح وبسيط للعنف ضد النساء. فقد كان التركيز على الأشكال التي تمارس ضدهن إلا أنه تمت الإشارة إلى أنه "سلوك غير مجدي يحاول فيه الرجل إثبات رجولته، وتحقيق مآربه وتحقيق السيطرة". ويمثل هذا المفهوم للرجولة ما تعكسه الثقافة السائدة من مفهوم للرجولة مرتبط بالسيادة و"القوامة" على المرأة استناداً إلى التفسير الاجتماعي للمفاهيم الدينية.

من خلال النظر إلى النقاش في المجموعتين البوريتين حول تعريف العنف ضد المرأة وصورته في المجتمع الفلسطيني، نرى أنه تم التركيز على البعد الاجتماعي الذي يستند إليه هذا العنف، واعتباره سلوكاً يقوم به الرجال مدعومين بقيم المجتمع الأبوي ضد النساء من أجل

¹⁰ صيغة الجمع المذكور هنا تستعمل دون إحفاف بمشاركة النساء في المجموعتين، ولكن تحاشياً لتكرار تعبير "المشاركون والمشاركات"

السيطرة عليهن الأمر الذي يتضمن امتهان كرامتهن ويكرّس هذا الامتهان. وبهذا فإن العنف هو العمل الموجه ضد النساء ويمس كرامتهن والتقليل من شأنهن والهدف الحقيقي منه هو فرض وتكريس السيطرة عليهن.

2-2 واقع العنف ضد المرأة في محافظة نابلس

في المسح الميداني الذي نفذته الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني 2005-2006 حول ظاهرة العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني¹¹، اتضح أن العنف الجسدي في الأراضي الفلسطينية ينتشر بنسبة 3.3% بين النساء اللواتي سبق لهن الزواج، وكلما تدنى المستوى التعليمي للزوجة ازداد العنف الجسدي، وقد بلغت نسبة العنف الجسدي في صفوف النساء ذوات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل 8.25%، أما النساء الحاصلات على الثانوية فأعلى، فتبلغ نسبة العنف بينهن 1.19% والنساء داخل القوى العاملة واللواتي سبق لهن الزواج، أقل عرضة للعنف من النساء خارج القوى العاملة، إذ تبلغ نسبة العنف الجسدي للنساء داخل قوة العمل 8.16% والنساء خارج قوة العمل 9.23%. كما يرتفع العنف بين النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 5 أفراد لتبلغ 2.65% للعنف النفسي، 5.24% للعنف الجسدي، 9.10% للعنف الجنسي.

كما أظهر المسح الميداني أن نسبة النساء غير المتزوجات "18" سنة فأكثر تعرضن للعنف النفسي من قبل أفراد الأسرة في الضفة الغربية بنسبة 55.6% للعنف النفسي و25.4% للعنف الجسدي، أي أن أكثر من نصف الإناث غير المتزوجات في الضفة الغربية تعرضن للعنف النفسي وأكثر من ربعهن تعرضن للعنف الجسدي خلال العام 2005، وأعلى نسب العنف انتشاراً كانت في المناطق الحضرية تليها في ذلك المخيمات فالمناطق الريفية.

كما أظهر المسح الميداني أنه كلما زاد حجم الأسرة كلما ازداد العنف الجسدي، إذ كانت الأسر التي يبلغ عدد أفرادها 7 أفراد فأكثر هي الأكثر تعرضاً للعنف.

وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين كل من الحالة التعليمية والحالة العملية للنساء اللواتي تعرضن للعنف، ونوع العنف وخاصة الجسدي والجنسي، حيث يقل العنف مع تزايد المستوى التعليمي للمرأة ودخولها إلى سوق العمل. وتشير هذه البيانات إلى ارتباط العنف الموجه ضد المرأة بالواقع التعليمي والاقتصادي، إضافة إلى ارتباطه بحجم الأسرة كعامل وهو في الواقع مرتبط بالعملين السابقين. إن ذلك يعني أن درجة وعي المرأة (ودرجة التعليم أحد مكوناتها) وموقعها الاقتصادي في الأسرة يشكلان تمكيناً مهماً لها في مواجهة العنف الممارس ضدها. ويتضح أن دور التعليم أكثر تأثيراً في مواجهة المرأة للعنف الممارس ضدها، في حين لا تعكس الفروق في النسب المتعلقة بالعمل تعكس الدرجة ذاتها من التأثير كما في عامل التعليم، ويستحق الأمر التعمق لمعرفة ضعف هذا التأثير مقارنة بتأثير التعليم، ويمكن وضع فرضية تقول بأن درجة التمكين الاقتصادي تحمل في ثناياها عاملاً آخر يتمثل في المنافسة أو الصراع على موقع

¹¹ لم تشتمل الدراسة التحليلية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعنوان "العنف الأسري في الأراضي الفلسطينية، 2006" على أي تجديد أو تحديث للبيانات

التأثير في الأسرة، مما يهدد السلطة التقليدية للرجل، ورغبة الرجل بالتالي في حل هذا الصراع بالقوة والعنف.

أما فيما يتعلق بارتفاع نسبة ممارسة العنف ضد النساء غير المتزوجات من قبل أفراد أسرهن، فإنه يعكس نظرة الأسرة ومن ورائها نظرة المجتمع إلى أن مثل هؤلاء النساء يصبحن عالية على أسرهن وفي وضع "تعنس" مما يجعلها ضعيفة أمام أفراد الأسرة الآخرين.

في المجمل تؤكد كل هذه البيانات ما تم استخلاصه في نقاش المجموعات البؤرية لجوهر العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني بأنه يعكس نظرة اجتماعية قائمة على توزيع القوة والمكانة والدور الاجتماعيين لكل من الذكر والأنثى في المجتمع.

وفي المجتمع الفلسطيني ينبغي التذكر دائماً أن العنف المستند لأسس اجتماعية موجود دائماً إلى جانب العنف السياسي الممارس من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وفي كثير من الأحيان يتجمع النوعان من العنف ليلتقيا على الفئات الأضعف والأكثر تهميشاً، كما في حالة المرأة. تظهر نتائج المسح الأسري أن نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الفترة التي سبقت العام 2005، اللواتي أفدن عن تعرضهن أو تعرض أسرهن لأنواع مختلفة من العنف السياسي من قبل الاحتلال (ضد الإنسان، ضد المجتمع، وضد الممتلكات والاقتصاد: هلى التوالي 77.1%، 76.9%، 66.8%) كانت أعلى مقارنة بالنسبة خلال العام 2005 (30.1%، 15.7%، 53.6%). إلا أن ذلك لا يشير بالضرورة إلى تراجع ممنهج في هذا العنف، إذ نشهد حالياً في العام 2009 زيادة كمية ونوعية في هذا العنف كما يعكسه الإعلام، مع عدم توفر إحصائيات حتى الآن حول هذا العنف للعام الحالي.

صحيح أن البيانات المتوفرة والتي تمت الإشارة إليها أعلاه تتعلق بالضفة الغربية والأراضي الفلسطينية عامة، إلا أن دلالاتها تنطبق على محافظة نابلس، وليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن الواقع في محافظة نابلس يختلف اختلافاً جوهرياً، في ضوء أغراض هذه الدراسة، عن الواقع الذي تعكسه هذه البيانات. وهذا ما تدعمه البيانات التالية التي تم الحصول عليها من مؤسسات تعمل في محافظة نابلس¹²:

- جمعية المرأة العاملة: راجع المرأة العاملة في السنة الأخيرة (2009) حوالي 54 امرأة لاستشارات وإرشاد نفسي يعانين من عنف جسدي أو نفسي من قبل الزوج أو أحد أفراد العائلة أو المجتمع. وذلك من خلال خدمات الإرشاد الفردي والخط المساعد واللقاءات الإرشادية التي تقدمها الجمعية. وتصل النساء إلى المؤسسة من خلال اللقاءات الإرشادية التي تستهدف الأحياء المختلفة لتستهدف النساء في مدينة نابلس وبعض القرى المحيطة. كما تصل نساء من خلال التحويل من قبل مؤسسات أخرى في المحافظة، كما أن هناك إعلانات دورية حول برامج الجمعية في الصحافة ومحطات التلفزة المحلية.

¹² لا يوجد تنسيق بين المؤسسات أثناء تنفيذ البرامج الخاصة بالعنف ضد المرأة أو أي موضوعات أخرى، ولذلك لابد من إيجاد تحالف ما بين هذه المؤسسات لتنسيق الجهود وبالتالي الوصول إلى عدد أكبر من المؤسسات.

- المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات: ضمن مشروع دعم وتمكين النساء ضحايا العنف، والذي يستهدف النساء المعنفات لتقديم الاستشارة القانونية والإرشاد النفسي إما من خلال الزيارات الدورية للقرى والمواقع المختلفة في محافظة نابلس أو من خلال الخط المساعد. حيث بلغ عدد المراجعات والمستفيدات من البرنامج في محافظة نابلس 253 ما بين استشارات سواء قانونية أو نفسية ليصل 116 لحالات لنساء يعانين من عنف يتلقين الإرشاد في المواقع المختلفة، و137 حالة عبر الخط المساعد (49) والتردد إلى المركز (88).
- شرطة محافظة نابلس: وصل لشرطة نابلس خلال العام 2009 ما يقارب 259 شكوى مقدمة من النساء، وقد تنوعت أشكال الشكاوى لتكون كالتالي: قضايا التهديد من نساء لنساء أو من رجال لنساء 53 شكوى، قضايا الإيذاء للنساء: 108 وقد تنوعت ما بين الضرب والإيذاء الجسدي، الفعل المنافي للحياء وهتك العرض 11 حالة، لم يكن هناك أي حالة قتل على خلفية الشرف في محافظة نابلس خلال العام 2009. لمزيد من المعلومات مراجعة الملحق).
- الشؤون الاجتماعية: حيث تقوم بتوفير المأوى والأمان للنساء المتعرضات للعنف والتهديد على الحياة، فقد تم استقبال 8 حالات خلال الثلاث شهور الأخيرة لنساء معنفات ومهددات بالقتل أو بالخطر.
- جمعية الدفاع عن الأسرة: تقوم باستقبال الحالات للنساء المعنفات وتوفير الإرشاد النفسي والقانوني لهن. وبناء على مقابلة مع مديرة الجمعية السيدة فلك الخياط فقد أشارت إلى أن عدد المراجعات من النساء لحالات العنف خلال العام 2003 وصلت إلى 641 حالة 434 حالة عنف نفسي. 152 عنف جسدي، 55 حالة عنف جنسي.¹³
- لجنة المرأة للعمل الاجتماعي: توفر برنامج أسرة آمنة خالية من العنف حيث ينفذ من خلال ورشات العمل التوعية للنساء حول موضوعات العنف، وينفذ البرنامج في عشر قرى ومن خلاله يتم توفير أخصائية نفسية تعمل في المواقع لضمان سهولة وصول النساء إليها، كما يتم أيضاً التنسيق مع محامية للعمل مع النساء في حال الحاجة. (لم توفر الجمعية إحصائيات لتعقيدات إدارية).
- جمعية مدرسة الأمهات: تنفذ برنامجاً شبيهاً بما سبق.

3-2 أشكال العنف

تتعدد أشكال العنف وأنواعه ما بين العنف الجسدي والعنف النفسي والسياسي والمجتمعي، وقد تناولت العديد من النشرات والتقارير موضوع العنف. وعلى سبيل المثال تناولت دراسة مفتاح الأنواع المختلفة للعنف، وتوافقت معها العديد من التقارير والنشرات التي أعدتها المؤسسات النسوية المحلية والعالمية. ويلاحظ أن الدراسات تطرقت إلى أشكال مختلفة من العنف. كما أنه تم التعرف على الأشكال المختلفة من العنف التي تواجهها النساء في محافظة نابلس وذلك من خلال اللقاءات في المجموعات البؤرية ومن خلال المقابلات مع بعض الناشطين

¹³ من المعلوم أن الجمعية كانت تدير بيت آمن للنساء المعنفات إلا أنه أغلق قبل ثلاث سنوات ويتم الآن إيواء النساء في منطقة بيت لحم.

المحليين في مجال المرأة، إضافة إلى المجموعة البورية للنساء المعنفات، واللواتي عرضن الأشكال المختلفة بناء على تجاربهن الشخصية، ما بين العنف الجسدي والنفسي والمجتمعي والثقافي والسياسي. وفيما يلي توضيح لأشكال العنف المختلفة التي تم التعرض إليها، والتي تشمل في اعتقادنا جميع الأشكال الممارسة. ويمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين، هما العنف المباشر الذي يتم على امرأة محددة من شخص أو أشخاص محددين، والعنف غير المباشر الذي يتم من قبل المجتمع ومؤسساته ضد النساء بشكل عام.

أولاً- أشكال العنف المباشر

1. العنف النفسي: يشتمل الوسائل اللفظية وغير اللفظية العنيفة التي تهدف إلى الحط من قيمة المرأة (غالباً الزوجة)، ومن الأمثلة على ذلك إطلاق أسماء سيئة تحقيرية والاستهزاء بها مثل "ولية" و"حرمة" و"ناقصة عقل ودين"... إلخ، في المقابل حرمانها من التعبيرات العاطفية، والإهمال والتهديد وممارسة الضغوط العاطفية، ومحاولة زعزعة ثقة الضحية بنفسها وقدراتها "ضلع قاصر، ومكسورة الجناح"، وإشعارها أنها إنسانة غير مرغوب فيها.

2. العنف اللفظي: ويكون باستخدام الألفاظ النابية والتحقير والإهانات وإطلاق الألفاظ السلبية، في كل الأحوال والفرص لتحقير المرأة، كما هو الحال في كثير من الأمثال التي تكرر النمطية التمييزية.

3. العنف الجسدي: وهو العنف الذي يتم فيه الاعتداء على جسد الضحية، ويترك أثره عليه عادة، وقد تستعمل فيه الأدوات الحادة، وقد يتخذ شكل الضرب أو الطعن أو رمي الأدوات الثقيلة أو الحرق أو إحداث الكسور في العظام أو في أحيان أخرى قد تكون نتيجته القتل للضحية.

4. التهديد (وهو شكل خاص من العنف النفسي) وقد يتخذ العنف أشكالاً كالتهديد والتخويف والترهيب والعزل، ومحاولة استخدام الرجل لامتيازاته التي يمنحها له المجتمع التقليدي المحافظ، وبهذا يتعامل مع المرأة على أنها خادمة، ويبدأ بأخذ القرارات داخل البيت دون مشاركتها والتصرف كـ"ملك القصر" والتقليل من أهمية عملها في البيت وتحميلها مسؤوليات أكبر من طاقتها. كما قد يستخدم بعض الرجال الأطفال لتعنيف المرأة وذلك بإلقاء كاهل التربية على الزوجة وحدها، واستخدام العنف ضد الأطفال، وجعلها تشعر بالذنب تجاه أولادها، وتحميلها المسؤولية في حالة الانفصال أو الطلاق بأنها لم تتحمل ولم "تستر نفسها"، وقد يستخدم الأطفال في إرسال رسائل تهديد لها أو حرمانها من زيارتهم لها.

5. العنف الجنسي: وهو كل اعتداء يحمل طابعاً وسلوكاً جنسياً، وقد يكون تحرش، وقد يصل حد الاغتصاب. ويأتي ضمن إجبار المرأة على القيام بأعمال جنسية لا ترغب فيها ولا تشعر بالراحة للقيام بها، وممارسة الجنس معها رغماً عن إرادتها والاعتداء بالضرب على أعضائها الجنسية وانتقاد أسلوبها في العلاقة الجنسية، وإجبارها على ممارسة الجنس بعد إهانتها وضربها. وقد تتعرض المرأة لأشكال من التحرشات الجنسية في العمل أو الشارع أو في الأماكن العامة وذلك من خلال اللمس أو الكلام، فالتحرش إذاً هو أي فعل أو قول يمس كرامة المرأة ويخدش خصوصية جسدها من خلال تعليقات جنسية سواء في الشارع أو عبر

الهاتف أو من خلال محاولة لمس أي عضو من أعضاء جسدها دون رغبة منها بذلك. وقد أشار المشاركون من ممثلي المؤسسات إلى خطورة الاعتداءات الجنسية داخل العائلة (سفاح القربى)، حيث تصل بعض الحالات إلى المؤسسات للاستشارة، ولكن مثل هذه الاعتداءات يجري التكتّم عليها عادة.

وحول الأشكال الخمسة السابقة أشار المشاركون في المجموعة البؤرية للمؤسسات والناشطين إلى أن هذه الأشكال المختلفة من العنف المباشر ضد المرأة موجودة في المجتمع وتأتي ضمن المراجعات والاستشارات في البرامج التي تنفذها المؤسسات في محافظة نابلس. وأشار المشاركون إلى أن النساء اللواتي يراجعن هذه المؤسسات غالباً ما يشكين من أشكال من العنف الجسدي كالضرب بأشكاله والتهديد سواء القيام بتطليقها أو حرمانها من أطفالها، أو الزواج من أخرى، أو العنف الجنسي والذي قد يتمثل باغتصاب الزوجة (وهو تعبير مستهجن وغير معترف به من المجتمع) أو التحرش بها من قبل أحد أفراد العائلة. أو العنف النفسي، والذي غالباً ما يتخذ شكل الإهانة والتحقير لها وحبسها في المنزل وعدم السماح لها بالخروج لزيارة الأهل أو إلى المشاركة الحياة العامة. كما أن النساء قد يعانين من العنف بكافة أشكاله داخل الأسرة والذي غالباً ما يمارسه الأب أو الأخوة وبعد ذلك ينتقل العنف إلى بيوتهن بعد الزواج ليقوم الزوج بتعنيف المرأة بكافة الأشكال.

أما مجموعة النساء المعنفات فقد ذكرن أنهن يتعرضن لأشكال العنف المختلفة من الضرب والإهانة، وقد عبرت إحداهن عن أن زوجها يضربها كل يوم بالعصا لأتفه الأسباب ويقوم بشتمها وإهانتها الدائمة، وكأنه يفرغ شحنة غضبه بها. وقد عبرت هذه المرأة عن أن العنف مستمر معها منذ أن كانت طفلة، حيث بدأ من لحظة حرمانها من التعليم وعدم السماح لها بإكمال دراستها، فقد كان أبوها هو المعنف الأساسي لها ويضربها لأتفه الأسباب وكذلك إخوتها، وتعتبر أنها أمضت معظم حياتها وهي تتعرض للعنف، وقد قررت الموافقة على الزواج للهروب من العنف الأسري الذي كانت تتعرض له، إلا أنها وجدت أن زوجها أيضاً يعنفها ويعاملها بقسوة، إلا أنها لم تحاول إنهاء العلاقة خوفاً من العودة إلى العنف الأكبر الذي كانت تعاني منه وخوفاً من طريقة تعامل أهلها معها كامرأة مطلقة، فكما يقول المثل "ظلم الزوج و لا ظلم الأهل"، "وحكم زلّة ولا حكم عشرة"، كما عبرت إحدى المشاركات في المجموعة. وقد أشارت امرأة أخرى إلى أن العنف النفسي أكثر شدة وقسوة من العنف الجسدي لأنه في العنف الجسدي هناك ألم مؤقت ويزول بسرعة لكن العنف النفسي ألمه مستمر ولا يزول أبداً ويبقى ملازماً إلى الأبد، فقد كان زواجها الأول زواج أقارب، وقد كانت في السادسة عشرة من العمر ولم تكن تفهم الكثير من الأمور، وقد كان يستغلها هذا الرجل قبل الزواج ليمرر إليها معلومات لا تفهمها إضافة إلى تهديده الدائم لها قبل الزواج وقد كان يكبرها بأكثر من عشر سنوات، وبعد زواجها كان دائماً يعنفها نفسياً وجسدياً وجنسياً حيث كان يقوم باغتصابها ويؤلمها مما اضطرها في النهاية إلى طلب الطلاق منه لأنها لم تعد تحتل الألم.

ثانياً- العنف غير المباشر

6. العنف القانوني: هو عبارة عن بنود ومواد في القانون تقوم بإجراءات قانونية تؤدي عند تطبيقها بالتمييز بين المرأة والرجل، ويظهر ذلك في تمييز القوانين بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالخيانة الزوجية، وحق الحضانة بعد الطلاق، وقوانين تتعلق بأحقية المرأة بالحركة والتنقل بشكل حر.

وقد ركز المشاركون في المجموعة البؤرية من المؤسسات والناشطين على أن هناك مجموعة من القوانين الفلسطينية قديمة وتعمل على ظلم المرأة وخاصة تلك المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية، كحق المرأة في المسكن بعد الطلاق، حيث أن الكثير من النساء تضطر إلى التخلي عن أبنائها لعدم وجود مسكن تعيش فيه بعد الطلاق، ولا يوجد أي قانون يضمن لها ذلك. كذلك كما في قانون العقوبات حيث وجود العذر المحلل¹⁴ في حالة القتل على خلفية ما يسمى بـ "الشرف"، حيث يتم وضع عقوبة مخففة لجرائم القتل على خلفية الشرف، وهو "شرف" يحدده الرجل ويتم محاسبة المرأة على "إخلالها" بهذا الشرف دون محاسبة الرجل رغم أنه شريك في هذا "الإخلال" أو أنه معتدي وهي ضحية. وقد عبرت المشاركات في المجموعة البؤرية عن عدم ثقتهن في القوانين الموجودة وعدم الثقة بأن القانون قد ينصف المرأة المعنفة أو حتى يوفر لها الحماية، لذلك لم تلجأ أي منهن إلى القانون للتخلص من العنف، كما أبدى الخوف من اللجوء إلى القانون خوفاً من المجتمع والأهل، وما سترتب عليهن من ظلم أكبر إذا ما لجأن للقوانين.

وقد رأى المشاركون في المجموعة الأولى ضرورة العمل باتجاه الضغط على أصحاب القرار من أجل تغيير القوانين من أجل واقع أفضل للمرأة. أما المشاركات في مجموعة النساء المعنفات فقد أظهرن جهلن بإمكانية التصدي لهذا القانون.

7. العنف الاقتصادي: ويأتي ضمن سلب الحقوق الاقتصادية والحرمان المالي واستعمال الضغوط الاقتصادية كإجبار المرأة على العمل ومن ثم سلب أجرها، أو قد يكون على شكل حرمانها من العمل وذلك حتى تبقى تابعة اقتصادياً، كما يتخذ العنف الاقتصادي شكل السيطرة على أملاك المرأة وسلب حقها في الميراث والسيطرة وعدم تمكينها من امتلاك نفود تتصرف بها بمشيئتها وإخفاء النفود عنها وعدم مشاركتها بأعمال ومشاريع الأسرة.

أشارت المجموعة البؤرية للمؤسسات والناشطين إلى أن العنف الاقتصادي غالباً ما يتخذ شكل الحرمان من الميراث للمرأة وعدم إعطائها حقها، وذلك من خلال الضغوط الاجتماعية التي قد تمارس تجاه المرأة إذا ما قامت بذلك كمقاطعتها من قبل أهلها إذا كان الميراث من جهة أهلها، أو محاولة أخذ الأطفال منها في حال موت الزوج وعدم تزويدها بحقها أو حق أبنائها من الميراث. أما الشكل الثاني فقد يكون من خلال حرمان المرأة من التوجه إلى العمل حتى لا تمتلك المال وبالتالي تصبح أكثر اعتماداً على ذاتها ولا تحتاج إلى الرجل، حيث أن الجانب الاقتصادي وتحكم الرجل المادي هو ما يجعله في موقف أقوى من المرأة. وقد يقوم الرجل بأخذ راتب المرأة إذا كانت عاملة وذلك بحجة أنها يجب أن تساعد في مصروف البيت.

أما مجموعة النساء المعنفات فقد عبرن عن ذلك من خلال تجاربهن الشخصية، حيث ذكرت إحداهن أنها تعيش في حالة فقر هي وأبنائها وزوجها، وأنه لا يوجد مردود مادي لها، بنفس الوقت الذي ورثت من أبيها وقام إخوانها بحرمانها من الميراث وعدم الاعتراف بحقها أو

¹⁴ هذه المادة 340 التي وردت في قانون العقوبات الأردني تدعو للقول إن قتل النساء وما تعارف عليه الناس في تسمية لهذا الموضوع تحت عنوان "جرائم الشرف" لا تندرج ضمن تسميات الجرائم الماسة بأداب الأسرة والجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة التي تندرج ضمنها جرائم الزنا، الاغتصاب هناك العرض والسفاح بين الأصول والفروع وغيرها من التسميات للجرائم الواردة في قانون العقوبات المخلة بالأخلاق والآداب العامة.

تعويضها عن الأملاك التي ورثتها، وهذا هو أحد أشكال العنف الاقتصادي. كما أن النساء المعنفات أشرن إلى أنه لافتقارهن للمردود المادي يجعلهن غير قادرات على التصرف والاعتماد الكلي على الرجل، وتحمل كافة أشكال العنف التي يمارسها ضدهن، فهو من يحرّمها من المصروف أو الخروج للتسوق لشراء احتياجاتها، فهي لا تمتلك المال لعمل ذلك بنفسها، وأن فرص العمل قليلة وحتى إن توفرت فسوف يقوم بالمعارضة لأنه يريد أن تبقى معتمده ومتكّلة عليه وأن لا تفرض سيطرتها. كما أن المرأة المطلقة تعاني من عنف اقتصادي حيث أنها لا تحصل على النفقة في الغالب لعدم معرفتها كيف تنفذ ذلك، أو لا تعرف من أين تؤمن رزقها وخاصة إن كانت غير مؤهلة مما يجعلها تعود إلى الأهل لتكون متكّلة ومعتمدة عليهم في الحصول على المال مما يؤدي إلى استغلالها داخل المنزل والتعامل معها بدونية وعنّف مستمر. من خلال ذلك نلاحظ أن العنف الاقتصادي غالباً ما يعطي مبرراً للرجل في السيطرة على المرأة وإشعارها بدونيتها وأنها إنسان ضعيف وبحاجة مستمرة للرجل.

8. العنف الاجتماعي والعنف الثقافي: حيث يفترض وجود مجموعة من القيم والأفكار التي تحد من حرية المرأة وكرامتها واستقلالها، فالمجتمع يمنح الرجل امتيازات للتعامل مع المرأة بدونية والتفرد في أخذ القرارات التي تخص بيتها أو أولادها. ومن أنواع العنف الاجتماعي النظرة الدونية للمرأة المطلقة ومنعها من الخروج من المنزل، أو فرض ولي على المرأة في أمور تقرر مصيرها، مثل الزواج والطلاق والسفر والتعليم. وكذلك يأتي ضمن العنف الاجتماعي فرض عادات وتقاليد يمارسها المجتمع ضد المرأة لضمان طاعتها وخضوعها للثقافة الذكورية. فالعنف الثقافي: وهو عبارة عن مجموعة من القوانين غير المكتوبة في الدستور أو في نصوص القانون، وتعتبر من أشد أنواع العنف الموجة للمرأة، ويعتبر العنف الثقافي مستمد من الموروث الثقافي التاريخي عبر المقولات والأمثال التي تعزز الذكورية والتسلط على المرأة، ويعتبر العالم العربي من أكثر المجتمعات التي تمارس العنف الثقافي بسبب التمسك بالثقافة الشعبية النمطية ومما لها من تأثير كبير يتجاوز الدين والقانون ويعطي مبرراً لجرائم ترتكب بحق المرأة تحت دواعي الشرف مثلاً.

وقد عبر المشاركون في المجموعة البؤرية للمؤسسات والناشطين عن أنه العنف الموجه للمرأة من المجتمع ويكون من خلال التعامل مع المرأة بدونية، والتعرض لها في كل الأحيان وفرض بعض العادات المجتمعية التي قد تقيد المرأة حركتها بحرية، وقد يكون ذلك من خلال التعليقات التي تستمع إليها في كل الأحيان في الشارع أو بالنظرة الدونية للمرأة غير المحببة ومحاولة إزعاجها بشكل دائم، كما أن المطلقات يتعرضن للعنف الدائم من المجتمع والنظرة الدونية في الغالب وكأنهن مقترفات لذنوب ما، وتحملها المسؤولية لما حدث، كما أن المعتقلات يواجهن إزعاجاً دائماً في المجتمع حيث أن المجتمع لا يتقبلهن ولا يعطينهن فرصة للمشاركة في الحياة العامة، ويتعامل معهن بحساسية مزعجة في الكثير من الأحيان، كما أن الزواج المبكر هو أحد أشكال العنف المجتمعي وخاصة في تقبله لهذه الظاهرة وتسهيلها، إذ أنه يحرم الفتاة من أن تعيش طفولتها.

أما المشاركات في المجموعة البؤرية للنساء المعنفات فقد أشرن إلى أن المجتمع لا يتعامل بشكل جيد مع المرأة وأنه دائماً يحتقرها ويتعامل معها بدونية، فالنساء في نظر

المجتمع ضعيفات ولا يمتلكن القوة، وأن الرجل غالباً يستغل ذلك ويمارس العنف ضدها بكل الطرق والوسائل، وهن لا يستطعن عمل أي شيء للتحرر من العنف خوفاً من نظرة المجتمع إليهن. فقد قالت إحدى المشاركات أنها بعد حصولها على الطلاق قررت الزواج مره أخرى هرباً من المضايقات التي كانت تحاصرها، فهي ممنوعة من الحركة، ونظرات المجتمع دائماً تلاحقها، وأنها تشعر بالمراقبة الدائمة وخاصة من قبل الأهل، إلا أنها بعد حصولها على الطلاق في المرة الثانية كانت مراقبة الأهل وتشديدهم أخف وذلك لوجود ابنتها معها، إلا أن المجتمع مازال يعاملها بقسوة ويلحقها بالمضايقات وكأن "المرأة المطلقة هي امرأة فقط تطمح إلى الحصول على الجنس، وأنها دائماً تبحث عن إشباع هذه الرغبة".

9. العنف السياسي: هو عنف مباشر أو غير مباشر تمارسه السلطة الحاكمة أو الأحزاب السياسية ضد المرأة مثل حرمانها من التصويت وتغيب دورها السياسي أو تهيمشه بشكل مقصود لتكون السيادة في المناصب العليا الدولة أو الحزب أو المؤسسة للرجل، وتأتي أيضاً في الممارسات القمعية وفرض إجراءات تحد من حرية المرأة، كما يتمثل في منع المرأة من التواجد في مواقع صنع القرار، أو منعها من الترشح والانتخاب في أي من الانتخابات سواء التشريعية أو الانتخابات البلدية. وقد حدثت الكثير من أعمال العنف ضد النساء المرشحات لانتخابات المجالس المحلية كالاعتداء بالضرب، أو المنع من الحركة كنتيجة لوجودها في بيئة محافظة. كما يعتبر العنف الذي تمارسه الدول في أوقات الحروب على النساء ضمن العنف السياسي وجرائم الحرب التي ترتكب، حيث تم اغتصاب أو اعتقال أو استنهاد العديد من النساء كما في فلسطين والعراق على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي والأمريكي. في مقال لريما نزال¹⁵ حول العنف السياسي أشارت إلى الأشكال المختلفة للعنف السياسي التي تواجه ضد المرأة، خاصة في مرحلة الانتخابات من الاعتداء بالضرب على عضوات المجالس المحلية، وهذا ناجم من اعتقاد البعض بأن ترشيح المرأة وخاصة عند تمايزها قد أتى على حساب الرجل ورغبة في تحجيم وجودهم، وقد عبر عن ذلك بعض المرشحين صراحة في عدة دوائر شهدت عنفاً سياسياً، وقد استخدم الدين وأحياناً العائلة لدفع النساء المرشحات إلى الانسحاب. أشار المشاركون في المجموعة البؤرية للمؤسسات الفاعلة في محافظة نابلس والناشطين في مجال المرأة إلى أشكال مختلفة من العنف السياسي التي تمارس ضد المرأة في محافظة نابلس سواء من ممارسات المجتمع أو من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي. فقد تمت الإشارة إلى أنه من خلال تعنيف الاحتلال للرجل يقوم الرجل بدوره بتفريغ العنف في المرأة وبهذا يكون تأثير غير مباشر للاحتلال في أن يكون مسبباً للعنف ضد المرأة بشكل غير مباشر. كما أن اعتقال المرأة والاعتداء عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي قد تكرر خلال الانتفاضة الأولى وخلال الانتفاضة الثانية، فهناك عدد كبير من المعتقلات السياسيات اللواتي دخلن السجون الإسرائيلية. كما أن النساء في

¹⁵ كتانه نزال، ريما. (2005). عنف سياسي ضد المرشحات. مركز مساواة المرأة. <http://www.c->

[we.org/ar/show.art.asp?aid=36456](http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=36456)

محافظة نابلس عانين الكثير من الحواجز الإسرائيلية، فقد كانت بعض النساء تتعرض للاحتجاز على الحواجز ولا يطلق سراحهن إلا بعد أن يأخذ الجندي الإسرائيلي رقم الجوال الخاص بها ومن ثم البدء بمعاكستها ليلاً، وهنا يستغل الاحتلال الإسرائيلي المجتمع الأبوي ومدى حساسية هذه الأمور للمرأة. كما تواجه النساء المعتقلات صعوبات اجتماعية أخرى بعد خروجهن من المعتقل، حيث عدم تقبل المجتمع لهؤلاء النساء والتعامل معهن بأنهن مذنبات حتى وإن كان الدافع وطنياً، فهذه المرأة عانت من العنف السياسي من خلال تجربة السجن ومن العنف الاجتماعي الذي يمارسه المجتمع بعد خروجها من المعتقل. وقد أشارت إحدى النساء المعتقات في المجموعة البورية إلى أنها بعد أن سجنّت خلال الانتفاضة الأولى وبعد خروجها من المعتقل قام أهلها بتزويجها فوراً حتى لا تلحق بهم العار، كما أنه بعد زواجها قامت أم زوجها بأخذها إلى الطبيب للتأكد من أنها عذراء ولتعرف إذا ما كانت تجربة السجن قد أثرت على "أنوثتها". في هذه الحالة كان واضحاً أن هذه المرأة عانت من العنف السياسي المتمثل بالسجن ولم تسلم بعد ذلك لتخرج ليمارس ضدها العنف من قبل عائلتها أولاً ومن ثم المجتمع، وهنا يتم فرض زواج تقليدي للمعتقات عند خروجهن من المعتقل من أجل إبعادهن عن النضال السياسي والهرب من العنف الاجتماعي. كما أن بعض النساء قد يلجأن إلى الهرب من الواقع الاجتماعي والعنف الاجتماعي الممارس ضدهن ليصلن إلى العنف الموجه من الاحتلال بهروبهن إلى السجن. هنا نلاحظ أن العنف السياسي الذي مارسه الاحتلال ضد المرأة الفلسطينية كان كله متلازماً مع استغلال العنف الاجتماعي الثقافي الذي يمارسه المجتمع والقائم على حساسية هذه الأمور تجاه التعامل مع المرأة.

أما بالنسبة للعنف السياسي داخل المجتمع فقد أشارت المجموعة الأولى إلى مجموعة من الظواهر، مثل ظاهرة الانقسام السياسي وانعكاسها على المرأة، حيث أصبح هناك حالات من الزواج الحزبي أي أن يقوم الرجل بالزواج من امرأة تنتمي إلى نفس الحزب أو يرغمها على الانتماء إلى حزبه، أو ما يسمى بالطلاق الحزبي حيث يقوم الرجل بتطليق زوجته لانتمائها السياسي لحزب مخالف لما يؤمن به، ورفضها تغيير حزبها. كما كان العنف ضد المرشحات للمجالس البلدية والقروية واضحاً في بعض القرى في محافظة نابلس حيث أن بعضهن واجهن الحرمان من حضور اجتماعات المجلس القروي وذلك لأنها تعقد في وقت متأخر من الليل، وهذه قد تكون وسيلة لمنع المرأة من المشاركة في عملية اتخاذ القرار، كما أنه في بعض الأحيان قد يذهب زوج المرأة لحضور الاجتماعات والمشاركة في التصويت بدلاً عنها. كما أن النساء اللواتي يتم اختيارهن ليكن في المجالس القروية ليكن شخصيات سهل السيطرة عليهن وفرض الأمور التي يرغبها الرجل عليهن وقد ضرب المشاركون هذا المثال بناء على تجربة المرأة في المجالس القروية في إحدى قرى محافظة نابلس.

نستخلص من الأشكال المختلفة للعنف، سواء المباشر منها أو غير المباشر، أنها كلها تستهدف المرأة وغالباً ما تمارس عليها من قبل الرجال ومن قبل المجتمع الذكوري، والتي تسعى دائماً إلى التقليل من شأن المرأة، والعمل على جعلها خاضعة للرجل وبالتالي حرمانها من الانخراط والوصول إلى أماكن مهمة في المجتمع. كما أن النساء اللواتي يتعرضن للعنف غالباً ما

يشعرن بالضعف والحيرة وعدم معرفة التصرف للتخلص من العنف، خوفاً من المجتمع ولعدم معرفتهن بالقوانين أو الجهات التي من الممكن أن توفر لهن الحماية من العنف.

4-2 أسباب العنف ضد المرأة

تتعدد الأسباب المؤدية إلى العنف بأشكاله المختلفة التي تمارس ضد المرأة، سيتم التطرق هنا إلى الأسباب من وجهة نظر الأدبيات المتوفرة ومن خلال نظرة المجموعتين البوريتين - الممثلة للمؤسسات والناشطين في محافظة نابلس وتلك الممثلة للنساء المعنفات.

بالنسبة للأدبيات، لم يتوفر في أي من الدراسات أو النشرات حول العنف ضد النساء جزء مخصصاً حول مسببات العنف ضد النساء، فقد تم التطرق إلى ذلك بشكل مختصر. ففي نشرة أعدها مركز المرأة للإرشاد القانوني تمت مناقشة الأسباب من منظور أن المجتمع الفلسطيني مجتمع له أعراف وتقاليد خاصة به مثل الحماية والعناية والتكافل الاجتماعي ولديه عادات وقيم دينية تحتم على الرجل احترام وحماية الأم والأخت والأبنة. وكأن من شأن هذه العادات والقيم أن تكفل الحماية والاحترام للمرأة، غير أن المجتمع الفلسطيني كباقي المجتمعات الأبوية أعطى الرجل مكانة متميزة وأشعره بالفوقية مما جعله ينظر إلى المرأة بدونية، فأباح له تعنيفها نفسياً وجسدياً وحتى جنسياً، وحملها رغم كونها الضحية الذنب فيما يجري لها، وبهذا استخدم الرجل العنف ضد المرأة مستغلاً العادات والتقاليد وأرغمها على تقبل ذلك باسم الأطفال والعيب والسمعة والعادات والتقاليد.

وفي دراسة تحليلية للعنف ضد المرأة لإبراهيم المصري (2003)، أشار الباحث فيها إلى الأسباب التي قد تدفع وتشجع الرجل على ممارسة العنف ضد المرأة والتي تتمثل في القيم والعادات والتقاليد السائدة والقانون الشفوي والشعبي غير المكتوب، وهذه التي يتربى عليها الذكر والأنثى، فأسلوب التربية يعزز من دونية المرأة وإشعار الرجل بأن المرأة من ممتلكاته وعليه الحفاظ عليها. كما أن صورة المرأة في المثل الشعبي تعزز المكانة الدونية للمرأة وتعزز من سيطرة الرجل عليها وتسوغ ضرب المرأة. كما ربط عفة المرأة وكرامتها بشرفها وعذريتها مما يعطي للرجل الحق بقتل المرأة في حال تعريضها لسمعتها وشرفها للمساس. كما تناول الفكر الديني والذي يستغله المجتمع بشكل يدعم الأفكار والمعتقدات التي تكرس عمليات القهر والاضطهاد التي تتعرض لها المرأة في المجتمع والأسرة، وبالتالي يقوم المجتمع الذكوري على حرمان النساء العديد من حقوقهن وتسويق العنف ضدهن بدافع ديني.

أما بالنسبة للمجموعة البورية للمؤسسات الفاعلة والناشطين المجتمعين، فقد تم تقديم تفصيل واضح للأسباب التي قد تدفع الرجل أو المجتمع لممارسة العنف ضد المرأة، وقد كان جل التركيز على إرجاع هذه الظاهرة إلى المجتمع الأبوي ورغبة الرجل في السيطرة على المرأة لكونها كائناً ضعيفاً، إلا أن المجموعة ذكرت أسباباً أخرى تفصيلية والتي تنبع من الخبرة في العمل مع النساء المعنفات والانخراط الدائم في المجتمع، ولكن ينبغي التأكيد على أن طرح هذه الأسباب يجب ألا يفسر كتبرير للعنف، وهذه الأسباب هي:

- **عوامل اقتصادية:** حيث أن الفقر والظروف الصعبة التي يعيشها الرجل قد تجعله يشعر بالضعف، وبالتالي فهو يبحث عن شيء ليكون أقوى فيقوم بضرب المرأة. كما أن عدم عمل

المرأة وحصولها على مردود اقتصادي فإنها لا تستطيع عمل أي شيء للحصول على الحماية وتتقبل تعامل الرجل معها بعنف بصفته المسؤول عنها اقتصادياً، وإنها تعتمد عليه في الحياة. كما تطرقت المجموعة إلى مثال مبني على الأسباب الاقتصادية هو معاناة زوجة الشهيد من عنف المحيط حول مخصصات أسر الشهداء حيث يتقاسمها معها أهل الزوج، أو حتى يقومون بحرمانها من الراتب المخصص لها. كما تتعرض النساء إلى العنف الاقتصادي في حصولها على أجور منخفضة في العمل واستغلال طاقاتها، حيث أنه في الكثير من الأحيان تقوم المرأة بالأعمال نفسها التي يقوم بها الرجل إلا أنها تتقاضى أجراً أقل خاصة في المؤسسات الربحية والتجارية، بدافع أن الرجل هو معيل الأسرة وهو الأساس في حصوله على راتب أعلى من المرأة.

- **عوامل اجتماعية:** المجتمع المحافظ والتمسك بالعادات والتقاليد والتي تعزز من كون المرأة تابعة للرجل، كما أن الخوف على سمعة العائلة والمساس بشرفها يبرر العنف بشكل مستمر ودائم من قبل الرجل. وهذا كله ينصب في علاقات القوة غير السوية وفرض السيطرة من قبل الرجل داخل المجتمعات الأبوية، أي أن المجتمعات الأبوية هي التي تشجع العنف ضد المرأة وتسوغه في كافة الطرق والأشكال.
- **عوامل سياسية:** حيث أن الانتفاضة الثانية عملت على الحد من فرص الرجال في العمل، وخاصة أولئك الذين كانوا يعملون داخل إسرائيل، مما أدى إلى بقاء الرجل في المنزل لفترة طويلة وبالتالي يصبح هناك مشاكل أسرية كثيرة وعلى أقل الأمور مما يسوغ للرجل بأن يمارس العنف ضد المرأة داخل المنزل مما قد يعطيه شعوراً بالقوة، والقدرة على السيطرة حتى وإن كان عاجزاً عن مواجهة الاحتلال، أو حتى في منع الاحتلال له من الوصول إلى مكان عمله.
- كما أن هناك عوامل أخرى والتي تساهم وسائل الإعلام في نشرها، كوجود الأفلام الجنسية الإباحية والتي تشجع على طرق عنيفة في التعامل مع المرأة والتي تشجع الزوج على ممارسة علاقات جنسية غير سوية، كما أنها تعمل على إثارة الشباب والرجال مما قد يؤدي إلى بعض حالات الاغتصاب.
- التنافس على السلطة والحصول على الميراث.

أما المجموعة البورية للنساء المعنفات فقد أشارت إلى ما يلي:

- المرأة ضعيفة حتى وإن كانت قوية وجريئة، فشخصية الرجل قوية إضافة إلى امتلاكه للقوة الجسدية، وهنا لا تستطيع المرأة مقاومته والدفاع عن نفسها. المرأة هي الحلقة الأضعف وبالتالي الرجل هو الذي يسيطر عليها، ورغم محاولة المرأة للهروب من ذلك إلا أنها لا تستطيع بسبب كون الرجل أقوى منها اجتماعياً وتأثيراً.
- الأوضاع الاقتصادية، كون المرأة لا تمتلك المال وبالتالي يكون من السهل على الزوج أن يقوم بضربها أو ممارسة العنف حيث أنه الشخص المتحكم بها مالياً وعليه تعتمد، فقد عبرت إحدى المشاركات في المجموعة البورية للنساء بأنها لو كانت تمتلك المال لما ضربها، وأفضل دليل على ذلك أنها عندما كانت تأخذ مستحقات أبنائها الأسرى وهي من يتولى إعالة المنزل بذلك، فقد خفت وتيرة العنف داخل

المنزل وبدأ يتعامل معها زوجها بطريقة أفضل من السابق. أما في حال كون المرأة مطلقة أو أرملة فهذا يجعلها عرضة للعنف الأسري حيث أن الأهل يصبح لديهم أسلوب في التعامل في فرض سياساتهم عليها وهي بدورها لا تستطيع رفض أي شيء لأنهم من يعيّلها وأبناءها، بدون دعمهم لا تستطيع مواجهة المجتمع. هؤلاء النساء يفتقرن إلى الخصوصية كونهن لا يملكن شيئاً ولأنهن تحت سيطرة العائلة وعليهن الانصياع لأوامرها.

- كما أن المرأة تقبل بالعنف الموجه إليها من قبل الزوج وذلك لعدم توفر الدعم الكافي من قبل الأهل، ففي حال تعرضت المرأة للعنف وقررت العودة إلى منزل أهلها فهم بدورهم لا يعاملونها بالشكل الجيد ويقومون بتأنيبها وإعادتها لزوجها وفي هذه الحالة يكون الزوج قد أخذ تسويغاً وقبولاً من قبل الأهل في ممارسة العنف على زوجته.
- خوف المرأة من مقاطعة أهلها، وهنا لا تقوم المرأة بالمطالبة بالميراث وهذه حجة قوية قد يتخذها الرجل باستغلال المرأة أنها ستبقى وحيدة ولن يعترف بها إذا ما طالبت بحقوقها بالميراث والتوجه إلى القضاء، فذلك في نظرهم قد يمس شرف العائلة إذا ما لجأت المرأة إلى القضاء ومن تقوم بذلك فهذا يبرر مقاطعتها، وهنا يكون من السهل ممارسة الضغط الاجتماعي لحرمان المرأة من ميراثها المشروع.
- المعاملة السيئة في بيت الأهل تسوغ وتجعل العنف في بيت الزوج مقبولاً ومستساغاً من قبل المرأة حيث أن هذا ما اعتادت عليه.

5-2 مصادر الدعم للنساء المعنفات

تمت مناقشة مصادر الدعم التي قد تحصل عليها النساء المعنفات في مواجهة العنف الذي يتعرضن إليه، وما هي الطرق التي من خلالها يستطعن تخفيف العنف الموجه إليهن. وقد عبرت النساء مجتمعات أنه لو كان هناك مصدر رزق مادي دائم بيد المرأة لما كان هناك فرصة لأن تهان أو تضرب، حيث تكون إنسانة مستقلة ولديها قوة مادية ولا تكون محتاجة للرجل ولا أن تذلل نفسها إليه، وفي حال كونها امرأة مطلقة أو أرملة فإنها توفر الأمان الذاتي لنفسها ولأبنائها مما يجعلها غير تابعة لأسرتها وينهي تحكم الأهل بها ومنعها من عيش حياتها الخاصة. فقد عبرت إحدى المشاركات في المجموعة البؤرية أنها عندما حصلت على الطلاق في المرة الأولى لم تحصل على نفقتها مما جعل أهلها أكثر تحكماً بها وبتصرفاتها وحرمانها من الخروج من المنزل أو شراء احتياجاتها، وبناء على ذلك قررت أن تتزوج من آخر رغم أن ظروفه صعبة، ونتيجة لمعاملته السيئة حصلت على الطلاق مرة أخرى ولوجود طفلة في هذه الحالة حصلت على نفقة فقد شعرت بالفرق حيث أصبح تحكم الأسرة بها أقل من السابق ولديها بعض الحرية في التصرف.

كما أشارت المشاركات إلى أنه في حال وجود الأبناء، وخاصة الذكور، فإنهم حين يكبرون يوفرّون الحماية لهن، حيث يستطيعون التصدي للأب ووقفه في حال تعرضه لضرب الأم أو تعنيفها، كما أن عمل الأبناء وحصولهم على دخل وإعطائهم مصروف للأُم خفف من العنف الذي يمارسه الرجل، كما عبرت عن ذلك إحداهن *"الولادي بخافوا علي، بحس في حد بوقف جنبني، هالأنا اقوى من زوجي.. والله الفقر هو اللي بخليني ضعيفه"*. كما أن العديد من المشاركات قد أشرن إلى أنهن فكرن في ترك الزوج إلا أنهن لم يجدن وسيلة للاعتماد على

أنفسهن وخاصة أنه لا يتوفر مجال للعمل لنقص كفاءتهن وعدم حصولهن على فرص في التعليم.

كما أن بعض المؤسسات توفر مصادر داعمة للنساء حيث توفير المحامية القانونية التي تساعد في حصول المرأة على الطلاق واستحقاق كافة حقوقها القانونية. إضافة إلى تقديم خدمات الدعم النفسي والذي عادة ما يساعد في التخفيف من الضغوطات التي تواجهها النساء. إلا أنه في العادة لا يكون هناك دور لهذه المؤسسات إلا بالاستماع للمشكلات دون أي تدخل وذلك لعجزها عن التدخل أو لعدم وجود حماية لها.

انتقدت النساء المعنفات الشرطة وطرق التدخل حيث أنها لم توفر لهن الحماية اللازمة ولم تتابع هذه القضايا على اعتبار أنها قضايا شخصية. وحسب رأي المشاركات فإن الدعم هو ذاتي ويتوفر فقط في حال توفر الدعم الاقتصادي، فلا توجد أنظمة أو قوانين تجعلهن يشعرن بالأمان إذا ما قررن الانفصال والخروج من دائرة العنف التي يعشنها، كعمل الدولة على توفير مسكن للمرأة المطلقة وتوفير نفقة شهرية لها لتقوم بإعالة نفسها، أو حتى في توفير فرص العمل للنساء حتى يصبحن قادرات على الاعتماد على أنفسهن وتحقيق الاستقلالية.

2-6 البرامج المتوفرة للنساء المعنفات في محافظة نابلس

هناك العديد من المؤسسات التي تقدم الخدمات للنساء المعنفات في محافظة نابلس وتقتصر هذه الخدمات على:

- توفير خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي للنساء المعنفات، سواء الإرشاد الفردي أو الجماعي من خلال المجموعات الداعمة والتي في الغالب تنفذ للنساء اللواتي يمارسن ضدهن العنف السياسي كالسجينات المحررات، أو زوجات الشهداء والذي تقوم عليه مجموعة من المؤسسات كالمرأة العاملة، ومركز الدراسات النسوية، أو من خلال خدمات الإرشاد الفردي وتتم عادة بالاستماع إلى النساء وإلى مشاكلهن ومساعدتهن في تطوير تقنيات لحماية أنفسهن في حال التعرض للعنف، إضافة إلى تعريفهن بالجهات التي من الممكن التوجه لها في حال التعرض للعنف. وفي هذا المجال تقوم مجموعة كبيرة من المؤسسات الفاعلة في تقديم خدمات الإرشاد النفسي والدعم الاجتماعي.
- تقديم برامج توعية جماهيرية حول ظاهرة العنف والتي تستهدف النساء وتحاول توعيتهن بحقوقهن القانونية وحقوقهن الإنسانية في العيش بكرامه. حيث أن هذه المجموعات تعتبر وقائية لأنها تعمل على توعية النساء حول مفهوم العنف مما يجعلهن أكثر وعياً وإدراكاً لآلية التصدي له، وكذلك التعرف على المؤسسات والجهات التي من الممكن اللجوء إليها في حال التعرض للعنف.
- برنامج ركن المرأة والذي تقدمه بلدية نابلس والذي يعمل على توفير فرص عمل تمكن المرأة اقتصادياً بالتالي يجعلها أقوى وأكثر قدرة على مواجهة العنف.
- كما أن بعض المؤسسات كجمعية الدفاع عن الأسرة قد توفر محامية لمساعدة النساء في مواجهة العنف الأسري أو من أجل مساعدتهن في التعرف على حقوقهن القانونية والتوجه إلى القضاء.

- خدمة الخط المساعد المجاني والذي تقدمه كل من جمعية المرأة العاملة وجمعية الدفاع عن الأسرة، وذلك من أجل الاستماع لمشاكل النساء اللواتي يعانين من العنف عبر الهاتف ومساعدتها وتوجيهها إلى آليات التعامل وتشجيعها على الوصول إلى المؤسسة للحصول على الخدمة بالشكل المناسب.

- كما تقوم مجموعة من المؤسسات بتنفيذ برامج تدريبية للنساء في محافظة نابلس والتي تهدف إلى تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وتعريفها بحقوقها وأهمية العيش بكرامة والمطالبة بهذه الحقوق.

هناك عدد كبير من المؤسسات التي تعتبر نسوية حسب تصنيف محافظة نابلس (وهي في الحقيقة إما نسوية بالكامل أو يغلب عليها الطابع النسوي من حيث الإدارة والنشاط كما يتضح من القائمة المرفقة)، والتي يمكن أن يكون لها نشاط في مواجهة التمييز والعنف ضد المرأة، إلا أن هناك مجموعة من المؤسسات الفاعلة في مجال مواجهة التمييز والعنف ضد المرأة في محافظة نابلس، وهنا ذكر لأبرزها في هذا المجال:

- جمعية الدفاع عن الأسرة.
- جمعية المرأة العاملة.
- مركز الدراسات النسوية.
- مركز شؤون المرأة.
- مديرية الشؤون الاجتماعية.
- الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.
- مركز الخدمة المجتمعية.
- مركز الديمقراطية وحل النزاعات.
- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
- مركز تأهيل ضحايا التعذيب.
- قرية الأطفال SOS
- منظمة أطباء العالم
- منظمة أطباء بلا حدود
- كما أن هناك شبكة الحماية المشكلة من مجموعة من المؤسسات والتي تعمل معاً من أجل مناهضة العنف ضد المرأة وتشمل الجهات التالية: مديرية الشؤون الاجتماعية، وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين، الشرطة، مركز الدراسات النسوية، جمعية الدفاع عن الأسرة، جمعية المرأة العاملة، ومحافظة نابلس).
- مرفق ملحق بأسماء جميع المؤسسات الفاعلة في مجال النساء في محافظة نابلس.

7-2 آليات الوصول إلى النساء المعنفات

أشار المشاركون في المجموعة البؤرية الأولى إلى طرق مختلفة في الوصول إلى النساء المعنفات، مثل الطرق التالية:

- الإعلانات الموزعة في كافة الأماكن العامة، وفي وسائل الإعلام المختلفة.
- الزيارات الميدانية للبيوت والتي في العادة ما تكون من أجل التوعية المجتمعية حول حقوق المرأة والمشاكل التي تعاني منها النساء، ونشر الوعي بوجود جهات يمكن الوصول إليها لطلب المساعدة.
- استقبال النساء في المؤسسات وتوفير فرص للاستماع إلى مشاكلهن ومحاولة مساعدتهن في التعامل مع هذه المشكلات.
- التشبيك والتواصل ما بين المؤسسات حيث أنه عندما يتم الوصول إلى امرأة تعاني من عنف يتم التنسيق ما بين المؤسسات لمحاولة مساعدتها وتوفير الحماية اللازمة لها عبر المؤسسة الأقرب والأقدر على المساعدة في الحالة العينية.
- عقد محاضرات توعوية هامة للنساء وهذه طريقة إستراتيجية للوصول المباشر إلى بعض النساء المعنفات عن طريق هذه المحاضرات دون استهداف يثير حفيظة المحيط وخاصة المشارك في العنف.
- وجود نساء في المؤسسات العاملة في هذا المجال يضفي جو من الراحة للنساء في التعامل والوصول إلى المؤسسة والتعبير عن مشاكلهن وتجاربهن المؤلمة.
- استثمار الاحترام الوطني والاجتماعي بالنسبة للنساء الفاقات أو الأسيرات المحررات لتوسيع اللقاءات معهن وبالتالي توفير فرصه لهن للتعبير عن العنف الاجتماعي والذي بالعادة ما يتم التكتم عليه.
- وجود مكتب نسائي للمرأة في محافظة نابلس مما يجعل من السهل على النساء الوصول إلى مراكز السلطة، وخاصة أن هناك نساء في المكتب مما يشعر من تراجع المكتب براحه للتعبير عن مشكلاتها أكثر من وجودها في مكتب طاقمه من الرجال.

ثالثاً- خلاصة وتوصيات

نستخلص من هذه الدراسة أن النساء في محافظة نابلس يعانين من جميع أشكال العنف التي تم نقاشها، وأن هناك عدداً من المؤسسات والبرامج التي تنفذ في المحافظة من أجل مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة، ولكن لا تتوفر إحصائيات تفصيلية حول العنف في محافظة نابلس بكافة أشكاله، لذلك من الصعب وضع صورة دقيقة لما هو عليه العنف ضد المرأة في المحافظة. في المقابل فإن ما هو متوفر من معلومات وخبرة المؤسسات العاملة في هذا المجال يؤكد على أن الظاهرة موجودة وينبغي العمل على مواجهتها بأساليب مهنية متطورة. وبالتالي فإن التوصية العامة يمكن تلخيصها بضرورة البدء ببرامج لمواجهة التمييز والعنف ضد المرأة في المحافظة بالتركيز على الظواهر البارزة للعيان، وبموازاة ذلك ينبغي القيام بمجموعة من الدراسات والأبحاث للتعرف الدقيق على أبعاد هذه الظاهرة ليجري أخذها بعين الاعتبار في المراحل اللاحقة للبرامج التي تكون قد بدأت وأعطت نتائج في مجال المشاكل الملموسة للجميع.

ومن هنا ينبغي أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار كاستخلاصات عامة نابعة من تجربة الحركة النسوية الفلسطينية، والتي تنطبق على وضع المرأة في محافظة نابلس بعموميتها:

- 0 المطلوب هو حركة اجتماعية مناهضة للتمييز والعنف ضد المرأة يشارك فيها الرجال والنساء، ولكن تكون المبادرة والقيادة فيها للمنظمات النسائية ذات الخبرة في هذا المجال. وينبغي أن تتصدى هذه الحركة بطريقة مدروسة لعناصر الثقافة السائدة التي تركز التمييز والعنف ضد المرأة.
- 0 يكون التدريب أحد المكونات الأساسية في هذه الحركة بمفهومه الشمولي، وليس مجرد التقني، إلى جانب عناصر التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقييم كعناصر أساسية لإنجاحها
- 0 العامل الأساسي خلف التمييز ضد المرأة وممارسة العنف ضدها هو اجتماعي أولاً، مع التركيز على أن وجود الاحتلال يفاقم هذا التمييز والاضطهاد ويضيف أبعاداً وأسباباً جديدة لممارسته من قبل الاحتلال ضد المرأة وتعميق ذلك الممارس اجتماعياً ضدها.
- 0 يشكل النضال من أجل إنهاء الاحتلال مقدمة مهمة لإنهاء الانتهاك المستمر لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والاجتماعية، وتعتبر مشاركة المرأة في هذا النضال أداة مهمة تساعد وتسرع في إنهاء التمييز والعنف ضدها
- 0 ينبغي العمل على استثمار التقدم النسبي في وضع المرأة والذي يعود إلى الدور والمكانة الاجتماعية اللذان حققتهما المرأة الفلسطينية نتيجة دورها الرائد في النضال الوطني ونتيجة لتراكمات النضالات الاجتماعية للحركة النسوية الفلسطينية
- 0 استثمار بعض الإنجازات في القانون الفلسطيني التي تمت في السنوات الأخيرة والعمل على تطويرها ومواجهة كل ظواهر العنف القانوني في القوانين والأنظمة الفلسطينية السارية واستصدار قوانين وأنظمة أكثر عدالة بالنسبة للمرأة
- 0 العمل على إخراج الحركة النسوية من الدائرة الحزبية التي تضيق عليها بحجة أولية الوطني التي تعني أحياناً إهمال الاجتماعي وتؤدي إلى بقاءها ضيقة، وذلك بتوسيع قاعدتها وقياداتها بتمثيل مجتمعية إضافة إلى النشاط السياسي الحزبي الحالي

وبشكل عام فإن أية خطة للعمل على مواجهة التمييز والعنف ضد المرأة في المجتمع ينبغي أن تشمل المحاور التالية:

- (1) برامج توعية بنوعيتها تلك الخاصة بالمرأة وتلك الخاصة بالمجتمع،
 - (2) أساليب من التنظيم المجتمعي كالحملات والتحالفات ومجموعات الهدف الواحد¹⁶،
 - (3) أساليب التدخل المباشر لمساندة المتعرضات للعنف أو المهددات به وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي والدعم القانوني لهن.
- وفي هذا الإطار يمكن طرح التوصيات التي خرجت بها الدراسة، من خلال المجموعات لبؤرية والمقابلات الفردية ومراجعة النشرات والتقارير والدراسات، كأتمثلة ضمن هذه المحاور، وفيما يلي مجموعة من هذه التوصيات:
- ضرورة تطوير خطة عمل على مستوى المحافظة بمشاركة المؤسسات التي تعمل في هذا المجال ومن بينها المؤسسات الحكومية من أجل مواجهة ظاهرة العنف ضد النساء بكافة أشكاله، وأن تستل هذه الخطة على مبادرة للدعوة لوجود خطة وطنية شاملة تقوم بها الدولة بالتعاون مع كل المؤسسات الفاعلة في هذا المجال.
 - العمل على بناء تحالف مؤسسي قائم على التعاون ما بين المؤسسات والحركات النسوية ومنظمات المجتمع المحلي لتنفيذ الخطة المقترحة
 - العمل على تغيير القوانين التي تميز ضد المرأة وتفعيل الأنظمة والقوانين القائمة المناسبة لمواجهة العنف ضد المرأة، مع مراعاة انسجام هذه القوانين مع القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية ذات العلاقة.
 - ضرورة تفعيل دور الإعلام، وخاصة المحلي، في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة وتناولها بأسلوب سهل ومباشر وذلك حتى تتم توعية النساء والمجتمع حول هذه الظاهرة.
 - أهمية التنسيق ما بين المؤسسات العاملة في المجال وفي مستويات التدخل المختلفة، في العمل الفردي مع الحالة، والمستوى المجتمعي وعلى مستوى تغيير السياسات والقوانين، بشكل يقوم على التكامل والتخصصية المهنية في هذه المستويات.
 - ضرورة وجود رؤية شاملة ومشاركة للمؤسسات فيما يتعلق بقضايا المرأة لتكون أكثر فاعلية.
 - العمل على توفير شرطة مجتمعية لتوفر الحماية والمساندة للعاملين في مجال قضايا العنف ضد المرأة، وكذلك للتدخل مع النساء ومساعدتهن في التعامل مع الشرطة.
 - العمل على تنظيم حملات تدعم وجود نساء في مواقع صنع القرار وذلك لأنهن اقدر على التعبير عن قضايا المرأة ووضعها ضمن الأجندة السياسية والوطنية، ويوفر دعماً معنوياً لقضايا المرأة

¹⁶ مثل تجربة اللجنة التي عملت على مستوى المحافظة في التمهيد للانتخابات البلدية والنيابية الأخيرة (2005-2006) والتي ضمت عدداً من الفعاليات المجتمعية من الرجال والنساء وقامت بالعمل ميدانياً إضافة إلى النشاط الإعلامي المحلي على مستوى المحافظة.

- وضع برامج لتوعية النساء المعنفات في القوانين الموجودة والتي من الممكن أن تضمن حقوقهن، وتشجيعهن على المطالبة بحقوقهن التي تضمنها هذه القوانين مثل تلك المتعلقة بالميراث.
- العمل على استهداف الرجل في البرامج الخاصة بالمرأة لأن استهدافه سيوفر مجالاً للتغيير والحد من ظاهرة العنف.

DRAFT

المراجع:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2008). المسح الفلسطيني لصحة الاسرة، 2008- محافظة نابلس، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2009). النتائج النهائية للتعداد- تقرير السكان- محافظة نابلس، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2006). العنف الاسري في الاراضي الفلسطينية- دراسة تحليلية. رام الله- فلسطين
- مركز معلومات اعلام المرأة الفلسطينية. (2009). واقع العنف ضد المرأة
- مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي. (د.ت). نشرات بعنوان "لكل انثى الحق في العيش بكرامة. رام الله- فلسطين.
- مؤتمر العنف في فلسطين المؤتمر الاول. (2009). نحو استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. وزارة شؤون المرأة.
- منشورات مفتاح حول العنف ضد المرأة، والعنف الاسري.
- وكالة معا الإخبارية. (2009). يحدث عندنا- تعمل شهرا كاملا مقابل الحصول على 200 شيكل!
<http://www.maannnews.net/ARB/ViewDetails.aspx?ID=245213>
- كتانه نزال، ريم. (2005). عنف سياسي ضد المرشحات: مركز مساواة المرأة. <http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=36456>
- منظمة العفو الدولية (أمنستي). (2005). إسرائيل والأراضي المحتلة: النساء يتحملن عبء النزاع والاحتلال ونظام التسلط الأبوي -
<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE15/016/2005/en/99ef65ad-d517-11dd-8a23-d58a49c0d652/mde150162005ar.html>

ملاحق

أولاً: التوثيق للمجموعة البورية من الناشطين في المجتمع والمؤسسات النسوية:

تاريخ عقد اللقاء: 2009-11-12

موعد اللقاء: 3:30 - 5:00

مكان اللقاء: مؤسسة بيت الخبرة

ميسرة اللقاء: سماح صالح

الحضور

الرقم	الاسم	المؤسسة
1.	كلارا يعيش	جمعية المرأة العاملة
2.	علياء عامر	مدرسة الأمهات
3.	ريما كنانة نزال	الاتحاد العام للمرأة- ناشطة مجتمعية- محافظة نابلس
4.	بلال سلامة	مركز الخدمة المجتمعية- جامعة النجاح الوطنية
5.	رفيف ملحس	بلدية نابلس
6.	روضة بصير	مركز الدراسات النسوية
7.	Sabrina Russo	ناشطة في مجال حقوق الإنسان (جامعة النجاح- جامعة بيرزيت)
8	سامي الكيلاني	أكاديمي (عمل اجتماعي) وناشط في مجال حقوق الإنسان
9	زهير الدبعي*	رجل دين (إمام) وناشط في مجال اللاعنف
10	زياد عثمان*	موظف في محافظة نابلس وناشط في مجال حقوق الإنسان

* اعتذر عن اللقاء لظرف طارئ وتمت مقابلته فردياً

* اعتذر عن اللقاء لظرف طارئ وتمت مقابلته فردياً

ثانياً: المجموعة البؤرية للنساء المعنفات

تاريخ عقد اللقاء: 2009-12-5

موعد اللقاء: 12:30-10:30

مكان عقد اللقاء: مركز الدراسات النسوية

عدد الحضور: 4 نساء

ثالثاً: المقابلات الفردية:

- شرطة محافظة نابلس وحد المرأة والطفل (ميسرة مقبول + محمد بني عودة)
 - o محور اللقاء كان حول دور الشرطة في التعامل مع النساء المتقدمات لشكوى والنساء المعنفات
- مديرية شؤون نابلس وحدة المرأة والطفل (عريب الدبس)
 - o محور اللقاء كان حول دور الشؤون في التعامل مع النساء المعنفات وشكاوي النساء
- جمعية المرأة العاملة (فتنه خليفة + كلارا يعيش)
 - o آليات تعامل الجمعية مع النساء المعنفات وطبيعة حالات العنف التي تتوجه الى الجمعية
- مركز الديمقراطية وحل النزاعات (وردة ياسين)
 - o برنامج العنف الأسري آليات التعامل مع النساء المعنفات وأنواع العنف التي تتردد على المؤسسة
- لجنة المرأة للعمل الاجتماعي (أريج الخليلي)
 - o برنامج العنف الأسري في محافظة نابلس
- مقابلات قصيرة واتصالات مع ممثلات وممثلي الأحزاب السياسية للحصول على بيانات مشاركة النساء في هذه الأحزاب

رابعاً: الحواجز الثابتة في محافظة نابلس:

01. حاجز الطنيب: يفصل نابلس عن جنين وطولكرم
02. حاجز شافي شمرون: يفصل نابلس عن جنين.
03. حاجز عناب: يفصل نابلس عن طولكرم
04. حاجز عصيرة الشمالية: يفصل نابلس عن قرى شمال غرب
05. حاجز الطور: يفصل المدينة عن حي السمرة.
06. حاجز الباذان: يفصل نابلس عن الأغوار وطوباس.
07. حاجز بيت فوريك: يفصل نابلس عن بيت فوريك وبيت دجن
08. حاجز عورتا: معبر تجاري
09. حاجز حوار/ه/ يفصل نابلس عن رام الله
10. تفوح/ لقرى جنوب نابلس
11. معاليه افرام: لقرى مجدل بني فاضل والقرى المجاورة.

حواجز مؤقتة (جزئية):

1. حاجز جيت
2. حاجز يتسهار
3. حاجز الباذان
4. حاجز مجدل بني فاضل

بوابات حديدية: مغلقة كلياً وممنوع المرور

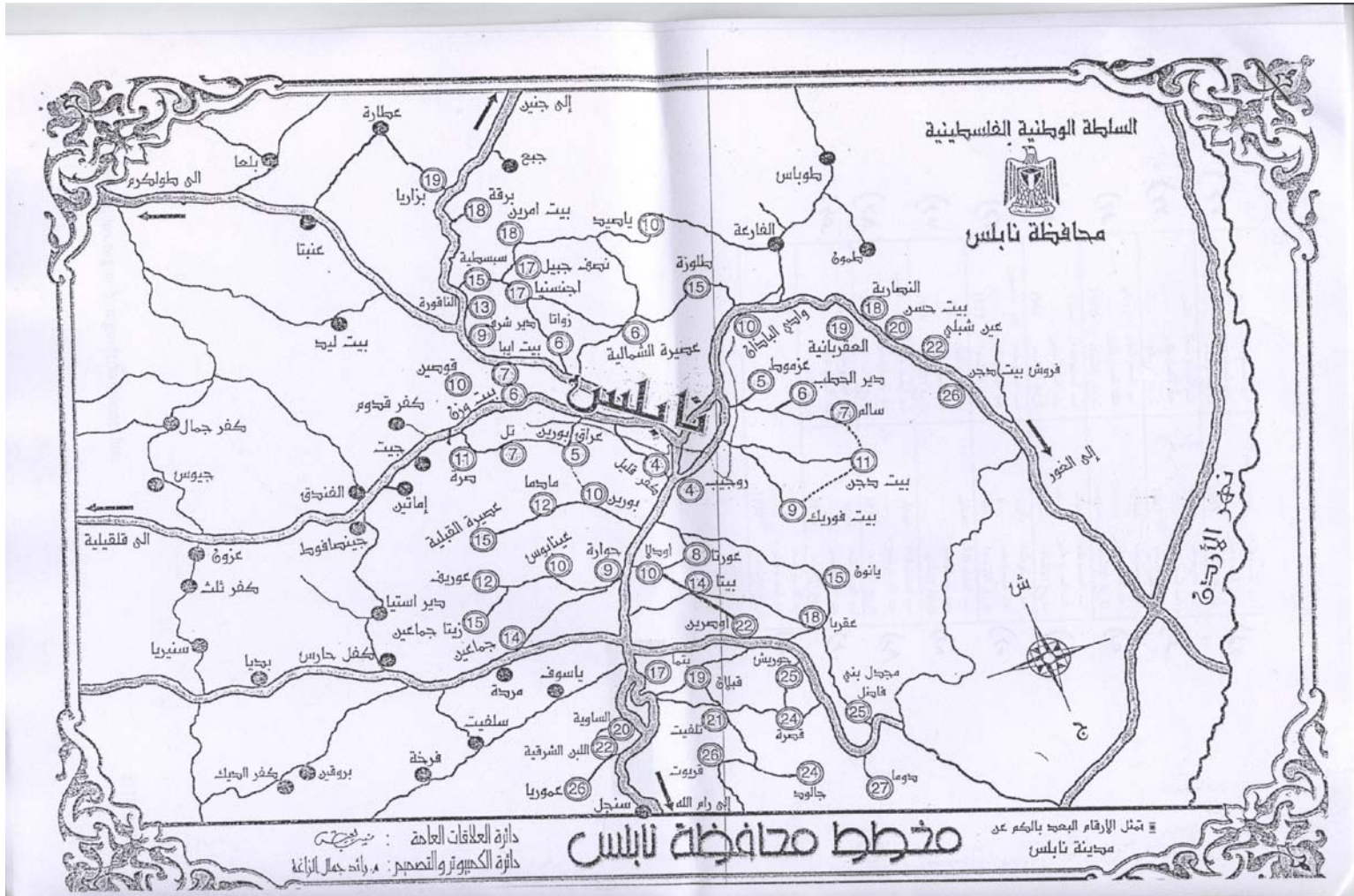
1. بوابة دير الحطب
2. بوابة سالم
3. خربة طانا
4. اصرين
5. مجدل بني فاضل
6. بين اوصرين وقريبة مجدل بني فاضل
7. خربة المراجيم (جنوب نابلس)
8. عراق بورين
9. جنيد
10. صرة

جدار ترابي عدد: 12

السياج حول الطرقات عدد (22)

ملاحق:

ملحق (1) خارطة توضيحية لمحافظة نابلس بجميع تجمعاتها:



الجمعيات النسوية التابعة لمحافظة نابلس

الرقم	اسم الجمعية	الرقم
NA-703-C	الجمعية النسوية الخيرية	1
NA-773-C	جمعية بيت ايبا النسوية	2 ✓
NA-785-SS	جمعية مجدل بني فاضل النسوية	3
NA-794-C	جمعية بيت وزن النسوية الخيرية	4 ✓
NA-804-C	جمعية مركز السنايل الثقافي النسوي	5
NA-832-C	جمعية مركز نسوي تل الخيري	6
NA-857-C	مركز تلفيت النسوي	7
NA-869-C	جمعية الإشراف النسوية الخيرية	8 ✓
NA-7204-C	بيت امرين النسوية الخيرية	9
NA-715-CB	جمعية المرأة الحديثة	10
NA-746-C	مركز شؤون المرأة والأسرة	11
NA-7213-C	انصار المرأة و الطفولة	12
NA-834-C	جمعية نادي عصيرة الشمالية للسيدات	13
NA-897-CU	جمعية الفتيات المبدعات	14
NA-833-C	جمعية نساء واد الباذان الخيرية	15
NA-701-C	نساء عزموط الخيرية	16
NA-772-C	جمعية نساء دير الحطب الخيرية	17
NA-778-C	جمعية نساء بلاطة البلد الخيرية	18
NA-783-C	جمعية نساء قريوت	19
NA-878-C	جمعية نساء صره الخيرية	20
NA-882-C	جمعية منندي نساء ارض كنعان	21
NA-884-C	جمعية نساء بيتا التنموية	22
NA-7202-C	نساء طولوزة الخيرية	23

			NA-745-C	رعاية أبناء الشهداء	18
			NA-722-CU	م. الورشة الثقافي والفنون	19
			NA-708-SS	الدفاع عن الأسرة	20
	2002/6/10	42	NA-732-ED	م.كرامة لدعم التعلم والتطعيم	21
			NA-723-CB	م.الفلسطيني للعمل التطوعي	22
			NA-730-CU	م.حواء للثقافة والفنون	23
			NA-743-C	ابناء يافا الخيرية	24
			NA-718-C	جمعية يازور الخيرية	25
			NA-707-SS	تنظيم وحماية الاسرة	26
			NA-737-CC	أصدقاء جامعة النجاح	27
			NA-713-C	بزاريا الخيرية	28
			NA711-C	فريوت الخيرية	29
			NA-717-C	رعاية الكفيف الخيرية	30
			NA-748-C	رابطة أهالي العباسية	31
			NA-745-C	جمعية دير الحطب الخيرية	32
			NA-729-C	جمعية حوارة الخيرية	33
			NA-749-CU	مركز المنهل الثقافي	34 ✓
			NA735-CU	المستقبل الفلسطيني(جمع)	35
			NA-746-ECU	مركز شؤون المرأة والاسرة	36
			NA-720-CM	أصدقاء المريض الخيرية	37
	2001/11/28	278	NA-726-BSS	الفلسطينية للأسر المنتجة	38

39	جمعية المرأة الحديثة	NA-715-CB	232	2001/8/27	
40	رعاية الأطفال/احتياجات خاصة	NA-716-C	233	2001/8/27	
41	منتدى الخريجين الثقافي	NA-724-CU			
42	جمعية قصرة الخيرية	NA-736-C			
43	مركز الدراسات السامرية	NA-747-CCU			
44	جمعية البر الخيرية	NA-741-C			
45	نايلس للعمل النسائي	NA-714-CSS			
46	سبسية الخيرية	NA-721-C			
47	رعاية الشباب	NA735-C			
48	الرعاية الاجتماعية الخيرية	NA-719-SC			
49	الاتحاد النسائي العربي	NA-712-CM			
50	جمعية الأيدي الصغيرة الخيرية	NA-756-C	22	2004/1/26	أعادة توفيق
51	جمعية تل الخيرية	NA-757-C	23	2004/1/26	تسجيل جديد
52	جمعية بيت الصداقة الفلسطيني	NA-758-CU	25	2004/1/26	تسجيل جديد
53	جمعية رعاية ألام وتوجيه الطفل	NA-759-C	24	2004/1/26	تسجيل جديد
54	جمعية قبلان الخيرية (الزراعة)	NA-752-A	4	2004/1/26	تسجيل جديد
55	جمعية المستقبل الفلسطيني للتنمية والديمقراطية (جمع)	NA-753-CU	5	2004/1/26	تسجيل جديد
56	جمعية دير الحطب الخيرية	NA-754-C	15	2004/1/26	تسجيل جديد
57	جمعية المركز الفلسطيني لتطوير الثروة الحيوانية	NA-755-A	16	2004/1/26	تسجيل جديد

76	جمعية نساء بلاطة البلد الخيرية	NA-778-C	221	2004/5/11	تسجيل جديد
77	جمعية الجماسين الخيرية	NA-779-C	222	2004/5/11	تسجيل جديد
78	جمعية الحفاظ على البلدة القديمة	NA-780-B	40	2004/5/11	تسجيل جديد
79	جمعية عصيرة القبلية	NA-781-C	43	2004/5/17	أعادة توفيق
80	جمعية أصدقاء مرضى لقلب الأوعية المتكررة	NA-782-M	244	2004/5/17	تسجيل جديد
81	جمعية نساء قريوت	NA-783-C	245	2004/5/17	تسجيل جديد
82	جمعية منتدى حوارة الثقافي	NA-784-CU	246	2004/5/17	تسجيل جديد
83	جمعية مجدل بني فاضل النسوية	NA-785-SS	252	2004/5/18	تسجيل جديد
84	جمعية العمل التنموي	NA-786-SS	253	2004/5/18	تسجيل جديد
85	المركز الفلسطيني للتربية الحديثة	NA-787-E	254	2004/5/18	تسجيل جديد
86	جمعية عيال للتنمية الوطنية	NA-788-SS	278	2004/5/27	تسجيل جديد
87	جمعية خريجي الجامعات السورية	NA-789-CU	279	2004/5/27	تسجيل جديد
88	الجمعية الفلسطينية لأمراض الجهاز الهضمي	NA-790-M	282	2004/6/2	تسجيل جديد
89	مركز التنمية المجتمعية (رفاه)	NA-791-CU	348	2004/6/6	تسجيل جديد
90	جمعية بيت البلد للعمل الاجتماعي	NA-792-C	349	2004/6/6	تسجيل جديد
91	مركز حوار للطفولة	NA-793-CU	361	2004/6/6	تسجيل جديد
92	جمعية بيت وزن النسوية الخيرية	NA-794-C	368	2004/6/6	تسجيل جديد
93	جمعية جوريش للتنمية والتطوير	NA-795-SS	369	2004/6/6	تسجيل جديد
94	جمعية وطن للعمل الاجتماعي الخيرية	NA-796-C	382	2004/7/13	تسجيل جديد

58	جمعية اللجنة الأهلية لمحافظة نابلس	NA-760-C	33	2004/2/28	تسجيل جديد
59	جمعية أبناء البلد الخيرية	NA-761-C	42	2004/3/10	تسجيل جديد
60	جمعية بيت الشباب الفلسطيني	NA-762-S	60	2004/3/23	تسجيل جديد
61	جمعية أحسان لحقوق الإنسان	NA-763-HR	63	2004/3/23	تسجيل جديد
62	جمعية العائلة الفلسطينية	NA-764-C	75	2004/4/5	تسجيل جديد
63	جمعية ملتقى بلاطة الثقافي	NA-765-CU	6	2004/4/21	أعادة توفيق
64	اتحاد الجمعيات الخيرية لم محافظات الشمال	NA-766-C	9	2004/5/3	أعادة توفيق
65	جمعية التضامن الخيرية الإسلامية	NA-767-C	10	2004/5/3	أعادة توفيق
66	جمعية نشامى الشبابية	NA-768-S	105	2004/5/3	تسجيل جديد
67	جمعية الشباب الوطني للتنمية	NA-769-S	106	2004/5/3	تسجيل جديد
68	جمعية مركز البرلمان الفلسطيني	NA-770-CU	113	2004/5/3	تسجيل جديد
69	جمعية روجيب الخيرية	NA-771-C	118	2004/5/5	تسجيل جديد
70	جمعية نساء دير الحطب الخيرية	NA-772-C	119	2004/5/5	تسجيل جديد
71	جمعية بيت ايبا النسوية	NA-773-C	137	2004/5/5	تسجيل جديد
72	جمعية مدرسة الأمهات	NA-774-C	164	2004/5/6	تسجيل جديد
73	الهيئة المدنية للدفاع عن حق المواطن	NA-775-HR	169	2004/5/8	تسجيل جديد
74	الهيئة الشعبية لتنمية الريف الفلسطيني	NA-776-B	170	2004/5/8	تسجيل جديد
75	الجمعية الخيرية للتنمية والتطوير (يسالم)	NA-777-C	220	2004/5/11	تسجيل جديد

95+	جمعية العين للتنمية الثقافية والمجتمعية	NA-797-CU	387	2004/7/13	تسجيل جديد
96	جمعية مؤسسة مركز الأمل الفلسطينية للشفاء	NA-798-M	388	2004/7/20	تسجيل جديد
97	جمعية جامعة النجاح الوطنية	NA-799-CU	83	2004/7/29	أعادة توفيق
98	جمعية ياصيد الخيرية	NA-800-C	414	2004/8/3	تسجيل جديد
99	ملتقى برقة الفكري الثقافي	NA-801-CU	415	2004/8/3	تسجيل جديد
100	جمعية تلفيت الخيرية	NA-802-C	426	2004/8/3	تسجيل جديد
101	جمعية رعاية الصم والبكم	NA-803-C	84	2004/8/22	أعادة توفيق
102	جمعية مركز السنايل الثقافي النسوي	NA-804-C	438	2004/8/22	تسجيل جديد
103	جمعية الصداقة الفلسطينية الإيطالية	NA-805-B	445	2004/8/22	تسجيل جديد
104	جمعية كفر سابا الخيرية	NA-806-C	450	2004/8/22	تسجيل جديد
105	جمعية مركز الريف لتنمية وإسعاد الطفولة	NA-807-CU	451	2004/8/22	تسجيل جديد
106	جمعية مركز جفرا	NA-808-CU	452	2004/8/22	تسجيل جديد
107	مركز أجيال للتطوير التربوي والتنمية المجتمعية	NA-809-E	455	2004/8/22	أعادة توفيق
108	المركز الاجتماعي الخيرية	NA-810-C	100	2004/9/29	تسجيل جديد
109	جمعية منتدى الريف الثقافي	NA-811-CU	467	2004/9/29	أعادة توفيق
110	مركز رعاية الطلبة المبدعين	NA-812-CU	109	2004/10/20	تسجيل جديد
111	جمعية شباب الغد	NA-813-E	476	2004/10/20	أعادة توفيق
112	مركز الزيتون الثقافي	NA-814-CU	111	2004/10/30	تسجيل جديد

113	جمعية أصدقاء البيئة الخيرية	NA-815-EN	502	2004/10/30	تسجيل جديد
114	جمعية تنمية الطفل	NA-817-CU	529	2004/12/7	تسجيل جديد
115	المركز الثقافي (مؤسسة الشهيد ظافر المصري)	NA-818-CU	542	2004/12/21	تسجيل جديد
116	نادي ياصيد الرياضي	NA-819-S	543	2004/12/21	تسجيل جديد
117	جمعية بيسان الشبابية	NA-820-S	448	2004/8/25	تسجيل جديد
118	جمعية مؤسسة الإنماء الشبابي	NA-821-CU	524	2004/12/7	تسجيل جديد
119	جمعية الصداقة للتنمية والتعاون	NA-822-B	548	2004/12/29	تسجيل جديد
120	جمعية ملتقى الإعلاميين الصغار	NA-823-CU	549	2004/12/29	تسجيل جديد
121	جمعية التطوير والازدهار الخيرية الأهلية	NA-824-E	2	2005/1/4	تسجيل جديد
122	جمعية شباب بلا حدود	NA-825-S	37	2005/3/7	تسجيل جديد
123	جمعية رعاية الطفل الفلسطيني الخيرية 'سفير'	NA-826-SS	42	2005/3/31	تسجيل جديد
124	الجمعية الفلسطينية لخريجي الجامعات والمعاهد المصرية	NA-827-CU	45	2005/4/3	تسجيل جديد
125	جمعية مؤسسة الشيخ عمرو عرفات الخيرية	NA-828-C	50	2005/4/9	تسجيل جديد
126	جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	NA-829-C	51	2005/4/9	تسجيل جديد
127	جمعية مركز شباب إسكان الموظفين	NA-830-SS	60	2005/5/2	تسجيل جديد
128	جمعية نادي أطفال عصيرة الشمالية	NA-831-S	61	2005/5/2	تسجيل جديد
129	جمعية مركز نسوي تل الخيري	NA-832-C	64	2005/5/2	تسجيل جديد

130	جمعية نساء واد الباذان الخيرية	NA-833-C	69	2005/5/2	تسجيل جديد
131	جمعية نادي عصيرة الشمالية للسيدات	NA-834-C	22	2005/5/18	تسجيل جديد
132	جمعية بيتا الخيرية	NA-835-C	26	2005/5/18	تسجيل جديد
133	جمعية بذور للتنمية والثقافة	NA-836-S	86	2005/5/22	تسجيل جديد
134	جمعية المتميزون للثقافة والفنون	NA-837-CU	92	2005/5/31	تسجيل جديد